القاضي جعفر البهلولي وأثره في المذهب الزيدي

دكتور/ عبدالرحمن بن علي بن أحمد الزهراني
أستاذ مساعد في العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة
قسم الدراسات الإسلامية- كلية العلوم والآداب في المندق
جامعة الباحة

ملخص البحث

يدرس البحث دور القاضي جعفر وأثره في المذهب الزيدي، وماذا أضاف، وماذا غيّر فيه.

وأثبت البحث أن القاضي جعفر يحتل مكانةً كبيرة عند الزيدية الهادوية، حيث يقارنونه بالمؤسس الهادي في الأهمية، كونه تصدى للمُطرفية، وقد اتخذوا كلامه تبريراً في تقتيل المخالفين، وقد تنقل بين المذاهب الشيعية لأسباب كثيرة منها: أن يجد لنفسه مكانة. وقد غيّر مسلك الهادوية من اتّباع منهج معتزلة بغداد إلى اتّباع منهج البصريين في الأصول، وذلك من أجل الرد على فرقة المُطرفية الزيدية، وفي حقيقة الأمر أن الخلاف كان من أجل أن المُطرفية خالفوهم في عدم اشتراط البطنين للإمامة فقط، فرتبوا على ذلك الزامهم بأقوال لم يلتزموها، فكفروهم، ونسبوهم للإلحاد والزندقة، مع أنهم كانوا على طريقة الرسي والهادي ومن بعدهم في الأصول.

وخلُص البحث اجمالاً إلى أن القاضي علامة فارقة في المذهب الزيدي، وأن الزيدية من بعده تركوا كثيرا من الأصول التي كان عليها الهادي، وأنهم قاوموا محاولة التغيير التي أراد المُطرفية أن يُحْدثوها في مسألة الإمامة.

الكلمات المفتاحية: القاضي، جعفر، أثره، الزيدي، المُطرفية، البهلولي.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ. أما بعد.

فإن المطّلع على تأريخ الزيدية الهادوية، يستوقفه شخصية مهمة كان لها تأثير واضح في المذهب الزيدي الهادوي، وذلك هو القاضي جعفر البهلولي، حيث أنه **أصبح علامة فارقة في المذهب الزيدي، فقد غيّر مسار الهادوية** من اعتمادها على منهج معتزلة بغداد إلى منهج معتزلة البصرة، وكانت مواقفه ومصنفاته سبباً في ازهاق أرواحٍ كثيرة من فرقة المُطرفية الزيدية، التي أُتهمت بالزندقة والإلحاد، لا لشيء إلا لكونها حاولت أن تغيّر في شرط من شروط الإمامة عند الزيدية، وهو اشتراط البطنين عندهم.

وتتضح مكانته في المذهب من اتخاذه عضيداً من قِبل أئمة الزيدية في عصره، ومن خلال تدريسه لأئمة المذهب بعد ذلك، واعتمادهم على مصنفاته، و يظهر تقديرهم له في كلام أئمة الهادوية ومؤرخيهم، فقد عدّوه بمنزلة الهادي كما سنوضح ذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

١ – أهمية القاضي جعفر ودوره في المذهب الزيدي الهادوي حيث كان له الدور الأبرز في ترك الهادوية لمنهج معتزلة بغداد الذي انتهجوه من زمن الهادي، واستبداله بمنهج معتزلة البصرة.

٢ – دور القاضي جعفر في التأصيل لمنهج الهادوية المخترعة الذين تبنوا منهج التطرف ضد المخالف حتى لو كان على نفس المذهب.

٣– عدم وجود كتابات سابقة – حسب اطلاعي – تتكلم عن دور هذه الشخصية البارزة في المذهب الزيدي.

أهداف البحث:

١ – اظهار دور القاضي جعفر ومكانته في المذهب الزيدي الهادوي في اليمن.

٢ – إيضاح حقيقة الخلاف الذي زعمه القاضي وأئمة الهادوية مع فرقة المُطرفية، وأنه كان حول اشتراط البطنين في الإمامة فقط.

٣-بيان دور مصنفات ورسائل القاضي جعفر في تحول الهادوية إلى مذهب معتزلة البصرة في الأصول، وسبب ذلك.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسات سابقة – حسب اطلاعي – حول دور القاضي جعفر في التحولات التي حدثت في المذهب الزيدي.

حدود البحث:

- حدوده الزمنية: حياة القاضي جعفر منذ ولادته الى وفاته.
- حدوده الموضوعية: كتب ورسائل القاضي جعفر، و كتب مؤرخي الزيدية.

منهج البحث:

- اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستردادي والمنهج التحليلي النقدي، الذي يهتم باستقراء كتب ورسائل القاضي جعفر، ومقارنتها مع أقوال أئمة الزيدية الهادوي الذين سبقوا عصره.

خطة البحث:

قسّمت البحث إلى مقدمة، وثلاث مباحث، وتحت كل مبحث مطالب، ومسائل، كالتالي:

المقدمة.

المبحث الأول:اسمه ونسبه وحياته العلمية ومكانته في المذهب الزيدي.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومشايخه وتلاميذه:

١ – اسمه ونسبه.

٢- مشايخه.

٣- تلاميذة.

المطلب الثاني: مؤلفاته:

المطلب الثالث: حياته العلمية ومكانته في المذهب الزيدي.

المبحث الثاني: دوافع ووسائل التأثير:

المطلب الأول:دوافع التأثير:

١ – دوافع شخصية.

٢ – دوافع علمية.

٣ – دوافع سياسية

المطلب الثاني: وسائل التأثير:

١ – التأليف:

٢ – جلب الكتب من العراق:

٣ – التدريس:

٤ – المناظرات والردود:

٥ – التحذير والتنفير من الخصم:

المبحث الثالث: أثر القاضي جعفر في المذهب الزيدي:

تمهيد:

المسألة الأولى: أصول العالم والعناصر الأربعة.

المسألة الثانية: نظرية الجوهر الفرد.

المسألة الثالثة: مسألة الإحالة والإستحالة.

المسألة الرابعة: مسألة بقاء الأعراض.

المسألة الخامسة: مسألة أول واجب.

المسألة السادسة: مسألة المساواة بين الناس.

المسألة السابعة: مسألة الأعواض.

النتائج والتوصيات.

الفهارس.

المبحث الأول / اسمه و نسبه وحياته العلمية ومكانته في المذهب الزيدي.

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومشايخة وتلاميذه:

١-**اسمه ونسبه:**هو القاضي جعفر بن أحمد بن أبي يحيى عبد السلام شمس الدين البهلولي، ولد في اليمن، ولم أجد مصدر يحدد سنة ولادته.

له منزلة عالية في المذهب الزيدي، وصفه صاحب مطلع البدور بـ« شيخ الزيدية ومتكلمهم ومحدثهم ».

قال ابن فندي الصعدي:« عالم الزيدية المخترعة وإمامها، وكان أبوه عالم الباطنية وحاكمها وخطيبها، والذي إليه يصدرون، وعلى رأيه يعتمدون، وأخوه يحيى شاعرهم ولسانهم، قيل: قتله عبد النبي بن مهدي ؛ فهدى الله القاضي جعفر فانقطع إلى الزيدية ورحل إلى العراق »[(١)].

وقد كان من أعظم أعضاد الإمام الزيدي أحمد بن سليمان[(٢)]، وقد عُرف بردوده على فرقة المطرفية الزيدية [(٣)].

٢ -مشايخه:

١ – أحمد بن سليمان. ٢ – زيد بن حسن البيهقي. ٣ – أحمد بن أبي الحسن الكني. ٤– الحسن بن علي بن مالاعب الأسدي. ٥ – علي بن الحسن بن هاوس. ٦ – أبو جعفر الديلمي. ٧ – مسعود الغزنوي. ٨ – أبو المظفر الفلكي. ٩ – أبو الفضل عبد الله بن أبي الفتح[(٤)].

٣ – تلاميذه:

١ – حمزه بن سليمان والد عبد الله بن حمزة. ٢ – الأمير بدر الدين. ٣ – الأمير شمس الدين. ٤ – الحسن الرصاص. ٥ – محيي الدين حُميد بن أحمد

---

(١) انظر: مطلع البدور ومجمع البحور، لابن أبي الرجال، ص(٦١٧ –٦٢٤)، وأعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام الوجيه، ص (٢٧٨ –٢٨٢).

(٢) هو: أحمد بن سليمان بن محمد الحسني، ينتهي نسبه إلى الهادي، أحد أئمة الهادوية، دعا لنفسه بالأمامة سنة ٥٣٢هـ، توفي بحيدان سنة ٥٦٦هـ. انظر: طبقات الزيدية الكبرى، إبراهيم المؤيد،ص(١٣٢-١٣٥)،أعلام المؤلفين الزيدية، ص(١١٤-١١٦).

(٣) انظر: تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار، للجنداري، ص (٩).

(٤) انظر:طبقات الزيدية الكبرى، ص(٢٧٤-٢٧٦)،وانظر:مقدمة الروضة البهية في المسائل المرضية، شرح نكت العبادات، ص (١٠).

القرشي. ٦ – سليمان بن ناصر السحامي. ٧ – أحمد بن مسعود الفهمي. ٨ – محمد بن حمزة بن أبي نجم. ٩ – عبد الله بن حمزة بن أبي نجم. ١٠ – حنظلة بن شعبان. ١١ – أحمد بن الحسين بن الأكوع. ١٢ – إبراهيم بن محمد بن الحسين. ١٣ – السيد يحيى بن عمار السليماني. ١٤ – الأمير القاسم بن غانم السليماني. ١٥ – القاضي إبراهيم بن أحمد الفهي. ١٦ – سلمان بن محمد بن أحمد بن أبي الرجال. ١٧ – أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي الرجال. ١٨ – الحسن بن محمد بن أحمد بن أبي الرجال[١].

المطلب الثاني: مؤلفاته:

له كثير من المؤلفات بعضها موجود وبعضها مفقود، ومنها ما طُبع وكثير منها ما زال مخطوطاً:

١ – نكت العبادات وجمل الزيادات. ٢ – شرح قصيدة الصاحب بن عباد في أصول الدين. ٣ – خلاصة الفوائد في علم أصول الدين. ٤ – الأربعون حديثاً العلوية وشرحها. ٥ – أركان القواعد في الرد على المطرفية. ٦ – التقريب في أصول الفقه. ٧ – مسائل الإجماع. ٨ – النقض على صاحب المجموع المحيط فيما خالف فيه الزيدية في باب الإمامة. ٩ – نظام الفوائد وتقريب المراد للرائد.١٠– إبانة المناهج في نصيحة الخوارج. ١١– إيضاح المنهاج في فوائد المعراج. ١٢– الدلائل الباهرة في المسائل الظاهرة. ١٣–المسائل المهدية في مذهب الزيدية. ١٤– حدائق الأزهار في مستحسنات الأجوبة والأخبار. ١٥– الفاصل بالدلائل بين أنوار الحق وظلمات الباطل. ١٦–الدافع بالباطل نقض على بعض مشائخ الحنابل.١٧– مسائل سئل عنها القاضي جعفر في عشر ورقات.١٨– فصل في أن العلم لا يطلب لنفسه.١٩– المسائل العشر التي فيها الخلاف بين الشيعة وما شاع بينهما لأجلها من المباعدة والقطيعة. ٢٠ – الصراط المستقيم في تمييز الصحيح من السقيم (الفروق بين الزيدية والاثنى عشرية). ٢١ – الجامع الكبير ضمن كتب المدرسة العلمية.٢٢ – رسالة في الرد على المطرفية. ٢٣ – المسائل القاسمية. ٢٤– الإحياء على شهادة الإجماع. ٢٥– الإصدار والإيراد والتنبيه على مسالك الرشاد.٢٦ – النصرة لمذهب العشرة.٢٧ – إيجاز العدة.٢٨ – البالغة (أصول فقه). ٢٩ – تحكيم الإنصاف. ٣٠– تقويم المسائل وتعليم

(١) المصدر السابق ص (٢٧٦).

الجاهل في الرد على المطرفية. ٣١- الرسالة الجامعة. ٣٢- الرسالة الرافعة بالتنبيه على شبهات التمويه. ٣٣- الرسالة الصافية الوافية. ٣٤ - الرسالة الغارقة. ٣٥- الرسالة القاهرة. ٣٦ - الرسالة الناصحة. ٣٧-كتاب العمدة. ٣٨ - قواعد التقويم. ٣٩ - رسالة المؤاخاة.٤٠ - رسالة المضاهاة (والمصافاة). ٤١ - الرسالة المطيعة السامعة. ٤٢ - الرسالة الجامعة. ٤٣- الرسالة الشافية. ٤٤ -المسألة الشافية. ٤٥ - المسألة النافعة. ٤٦ - المسألة الوافية. ٤٧- المسائل الإلهية. ٤٨ - المسائل الرافعة.٤٩-المسائل العقلية. ٥٠ - المسائل القاطعة. ٥١ - المسائل الكوفية. ٥٢ -المسائل الهادوية. ٥٣- المسائل المهدية. ٥٤-المسائل الشافية. ٥٥ - المسائل المرتضاوية.٥٦ - المسائل المسكتة.٥٧ - المسائل المطرفية. ٥٨ - المسائل النبوية القاسمية.٥٩ - مقاود الإنصاف في مسائل الخلاف. ٦٠ - منهاج السلامة. ٦١ -نابغة الهدى. ٦٢- إنارة السراج ٦٣ - التنبيه على مسائل الإرشاد. ٦٤- الكاشف للبصائر عن جهالات الأشاعر.

المطلب الثالث: حياته العلمية ومكانته في المذهب الزيدي:

لقد نشأ القاضي جعفر في أسرة شيعية علمية كانت تعتنق المذهب الإسماعيلي، فقد كان أبوه عالم الباطنية الإسماعيلية وقاضيها وخطيبها، والذي إليه يصدرون، وعلى رأيه يعتمدون، وأخواه علي ويحيى كذلك.

وكان أخوه يحيى شاعر الإسماعيلية ولسانهم، وقد ظل القاضي كذلك إسماعيلياً فترة من الزمن، ثم تحول إلى الزيدية وكان في بادئ أمره مطرفياً، وذلك بعد انتهاء دور الدولة الإسماعيلية في اليمن(١).

ثم أصبح من أعضاد الإمام الزيدي أحمد بن سليمان الذي كان أول من ناصب العداء للمطرفية، وتحول القاضي جعفر إلى الزيدية المخترعة(٢) وأصبح عالمها ومن أكبر أعداء المُطرفية والمحاربين لها وألّف في ذلك الكتب والرسائل، وقام بالتدريس من أجل الرد

(١) انظر: تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار، ص(٩)، ومطلع البدور ومجمع البحور في تراجم رجال الزيدية، (١ / ٦١٧ - ٦٢١).

(٢) سُموا بذلك لقولهم باختراع الله للأعراض في الأجسام، وأنها لا تحصل بطبائعها- كما تقول المطرفية-ويقولون بإمامة علي بن أبي طالب بالنص، وخطأوا المشايخ بالتقدم عليه. انظر: المنية والأمل، للمرتضى ص(٩٩)، نقلاً عن الزيدية نشأتها ومعتقداتها، للأكوع ص(٧٨).

على علماء المطرفية، ودعوة الناس إلى المخترعة، حتى عده البعض أنه المؤسس للزيدية المخترعة[١].

وكان بداية هذا التحول كما يذكر الجنداري في ذمار[٢] وقت خروج أحمد بن سليمان إلى زبيد[٣]، فاعتذر له من مواقف كانت له مع المطرفية لم يكن يرضاها أحمد بن سليمان[٤].

وصاحَب ذلك قدوم الفقيه المعتزلي زيد بن الحسن البيهقي[٥] من العراق إلى اليمن بعد حج سنة ٥٤١ هـ، بدعوة من أحمد بن سليمان، فراجعه القاضي جعفر وقرأ عليه، ومنها رجع إلى مذهب المخترعة، وله من زيد إجازة عامة، وقد مكث زيد في اليمن يدرس كتب المعتزلة، ومكث في اليمن سنتين ونصف، منها سنة ونصف في مسجد الهادي بصعدة [٦]. ولما عزم الفقيه زيد بن الحسن على الرجوع إلى العراق رحل معه القاضي جعفر، فمات زيد بن الحسن بتهامة، وواصل القاضي رحلته إلى العراق، والتقى هناك بأحد تلاميذ زيد وهو أحمد بن أبي الحسن الكني[٧]، وقرأ عليه كتب معتزلة البصرة، ومما سمع على الكني مجموع زيد بن علي وغيره من كتب الزيدية، ومما سمع على علي بن الحسن بن هاوس كتاب الكشاف للزمخشري، وسمع على غيرهم[٨].

---

(١) انظر: طبقات الزيدية الكبرى، ص (٢٧٧)، وتيارات المعتزلة في اليمن على محمد زيد ص (١٣٢).

(٢) هي:مدينة كبيرة جنوب صنعاء، في سهل زراعي، وسط بين صنعاء ومدن الجنوب، اشتهرت كواحدة من أهم مراكز العلم في اليمن.انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم المقحفي(١/٦٥٥-٦٥٦).

(٣) هو: وادي مشهوريصب في تهامة ثم البحر الأحمر، من أخصب وديان اليمن، وأطلق اسم الوادي على مدينة زبيد، الواقعة بين بيت الفقيه ومدينة حَيْس، وعليها سور بارتفاع ثلاثة أمتار، كانت مركز علمي كبير. انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية، (٢/٩٠٧-٩١٠).

(٤) انظر: مطلع البدور، ص (٦١٧ – ٦١٨).

(٥) هو زيد بن الحسن بن علي بن أحمد بن عبدالله الخرساني البيهقي، كان على مذهب الهادي، قدم الري ودرس عليه القاضي أحمد الكني سنة ٥٤٠هـ، وفيها قدم اليمن، ومكث في اليمن مدة يدرس في مسجد الهادي بصعدة،توفي وهو في تهامة من اليمن في طريقه للعراق. انظر: طبقات الزيدية الكبرى، ص(٤٤٦-٤٥٠)، أعلام المؤلفين الزيدية، ص(٤٣٥).

(٦) مدينة حميرية تأريخية، استوطنها الهادي أول قدومه لليمن ٢٨٤هـ، وهي بالجنوب الشرقي من قاع الصَّحن، شمال غرب اليمن،و منها بدأت حركة التمرد الحوثي في العصر الحاضر. معجم البلدان والقبائل اليمنية (٢/١١٠١-١١٠٣).

(٧) انظر: هوأحمد بن أبي الحسن بن أبي الفتح الكني الزيدي، القاضي أبو العباس وقيل أبو الحسن، قيل عنه قطب الزيدية، حدّث عنه القاضي جعفر جميع كتب الزيدية، وروى عنه آخرون، وله مؤلفات في فقه الزيدية وغيرها توفي ٥٦٠هـ. انظر: طبقات الزيدية الكبرى، ص(١٠٥-١٠٨)،و أعلام المؤلفين الزيدية،ص(٨٧).

(٨) انظر: طبقات الزيدية الكبرى، ص (٢٧٣ – ٢٧٨)، وتيارات معتزلة اليمن، د.علي محمد زيد، ص (١٣٢ – ١٣٣).

ولما عاد القاضي جعفر إلى اليمن تبنى الرد على المطرفية بجميع الوسائل من التدريس والمناظرة والتأليف لما يخالف ما هم عليه من مذهب معتزلة بغداد والذي كان يسير عليه هادوية اليمن، وكذلك طلبهم للمناظرة والجدال أكثر من مرة وامتنعوا لأنه جعل أحمد بن سليمان حكماً بينهم، وحصل بينه وبينهم مناوشات ومهاترات مرات عديدة حتى وصفهم بالطبائعيين أي يقولون بأن الطبيعة هي الخالقة، وهم يعيِّرونه بأصل تمذهبه على الباطنية وينسبونه إليها.

وذكر من اطّلع على مخطوطات كتبه[١] أن جُل ما ألّف كانت كتب في الردود على المطرفية، وإن رد على بعض المذاهب إلا أنها تصب في الرد على المطرفية، فقد كان صاحب نفس هجومي حاد، فكفّر بالإلزام، فقد كان يلزم خصومه إلزامات تعسفية، حتى أنه لو كتب لتوضيح المسائل عند أئمة الزيدية ينحو بها إلى إرادة قطع الصلة بين المطرفية وبين أولئك الأئمة، لأن المطرفية كانوا ينسبون ما يذهبون إليه إلى الأئمة، ومن ذلك المسائل القاسمية، والمسائل الهادوية، والمسائل المرتضائية، والمسائل المهدوية، وغيرها[٢].

وسيظهر في بحثنا هذا شيء من ذلك بإذن الله.

ومن خلال ردوده على المطرفية، عد نفسه صاحب رسالة يدافع عنها ويسعى لنشرها، فمنذ رجوعه من العراق غدا ينشر ما وصل به من آراء مدرسة المعتزلة الجبائية البصرية، وأئمة طبرستان، وجعلها رسالته التي تلزم خصومه الرافضين لها ما لزم الكفار برفضهم لدعوة الإسلام، بحجة مخالفتها لمعتقداتهم الموروثة عن آبائهم[٣].

وبلغ من احترام وإجلال أئمة الزيدية للقاضي جعفر أن جعلوه بمنزلة الهادي يحيى بن الحسين حيث قالوا: على أهل اليمن نعمتان في الإسلام: الأولى الهادي، والثانية القاضي جعفر[٤] وفسّروا ذلك بأن الهادي استنقذهم من الباطنية والجبر والتشبيه، والقاضي له العناية العظمى في إبطال مذهب التطريف، ونصرة البيت النبوي الشريف[٥].

---

(١) الباحث علي محمد زيد.

(٢) انظر:تيارات معتزلة اليمن،ص(١٤١- ١٤٢)

(٣) انظر: طبقات الزيدية الكبرى، ص ٢٧٣ – ٢٧٨، ومطلع البدور(١ / ٦١٨ – ٦٢٤)، وتيارات معتزلة اليمن، ص١٣٥-١٤٣.

(٤) انظر: مطلع البدور، ص ٦١٨.

(٥) انظر: طبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٧، وتراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار للجنداري ص ٩.

فمن هذه المقولة يتضح اهتمام الزيدية بهذه الشخصية، وما ذلك إلا لما قدمه في سبيل خدمة مذهبهم، وعند النظر نجده بالفعل كان له تأثير كبير في المذهب. وقال الهادي في كتاب كاشفة الغمة: « أن القاضي جعفر كان أعظم أعضاد الإمام أحمد بن سليمان وأنصاره، قال: وطال ما ذكرهما الإمام المنصور بالله عليه السلام، واحتج بكلامهما فيقول: قال الإمام والعالم، (ذكر الإمام والعالم)، أفتى بذلك الإمام والعالم »(١).

ويصفه بن أبي الرجال بقوله: « شيخ الزيدية ومتكلمهم ومحدثهم »(٢).

ويذكر أن للقاضي مصنفات في كل فن عليها اعتماد الزيدية، وكان له قصد صالح ووجاهة، ولهذا استفاد عليه جماهير علماء الزيدية في وقته، وصاروا أئمة يضرب بعلمهم المثل حتى قيل: هم معتزلة اليمن(٣).

وقال المؤيد: « ارتحل إلى العراق وهو أعلم من باليمن، ثم انقلب عنه وليس فيه أعلم منه »(٤).

وقد عده علي الفضيل من الطبقة الثالثة، وهي طبقة المحصلين، وهم الذين اهتموا بتحصيل أقوال الأئمة وما استخرج منها ونقلوها إلى تلامذتهم بطريق الرواية أو المناولة لمؤلفاتهم، وذكر بعده عبد الله بن حمزة(٥).

وقد جلب معه كتب المعتزلة من العراق، وبذلك حفظ الزيدية تراث المعتزلة، يقول الدكتور أحمد صبحي: « وبذلك حفظت لنا مكتبات اليمن العامة والخاصة تراث المعتزلة، هذا فضل للزيدية على المعتزلة لا يُنسى ولا يُنكر – كانت معلوماتنا عن المعتزلة مأخوذة عن طريق خصومهم الذين شوهوا آراءهم أشد التشويه إلى أن جاءت بعثة ثقافية من الجامعة العربية إلى اليمن عام ١٩٥٤ م وأخذت على عاتقها نسخ وتصوير مخطوطات المعتزلة ونشرها، فأحيت بذلك تراثاً ما كان ليرى النور لولا الزيدية»(٦).

(١) نقلاً عن مطلع البدور (١ / ٦١٧ – ٦١٨).
(٢) مطلع البدور (١ / ٦١٧).
(٣) المصدر السابق (١ / ٦٢٠)، وطبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٧.
(٤) طبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٧، ومطلع البدور (١ / ٦٢١).
(٥) انظر: الزيدية نظرية وتطبيق ص ١٦ – ١٧.
(٦) الزيدية ص ١٨٣.

وأظهر كتبه التي وصل بها من العراق وكانت له مدرسة بسناع[١]، ووصل الناس إليه هناك، ولم يعجب ذلك المطرفية الذين كانوا بوقش[٢] وممن قام بالرد عليه رجلان منهم وهما مسلم اللحجي[٣]، ويحيى بن الحسين[٤].

وقام المطرفية بمعارضته بمدرسة في جانب المسجد بسناع، وحدث بينهم مناوشات وتعدي، وعلم أحمد بن سليمان فقال: « قد وجب علينا نصرته، فلم يزل يطوف البلاد وهو ينهى الناس عن مذهبهم، ويحذرهم منهم حتى أثّر ذلك مع أكثر الناس ونفروا منهم إلا القليل »[٥].

وكان للقاضي جعفر مناظرات مع غير المطرفية من أهل السنة، ومنهم يحيى بن أبي الخير العمراني [٦]، وعلي الهرمي [٧]، وصنفوا في ذلك كتباً يرد فيها بعضهم على بعض[٨].

وتوفي القاضي بسناع، جنوب غرب صنعاء سنة ٥٧٣ هـ، وجعلوا قبره مزاراً كعادة الزيدية[٩].

---

(١) قرية في منطقة الحدفي يافع العليا، وهي من ديارقبائل الداؤودي.معجم البلدان والقبائل اليمنية،(٩٩٦/٢)

(٢) بلدة أثرية في منطقة بني قيس من مديرية بني مطر وأعمال صنعاء، كانت مقراً وقاعدة للمطرفية.أنظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية(٢٢٥٢/٣).

(٣) هو: مسلم بن محمد بن جعفر اللحجي، فقيه،ومؤرخ، وأديب،زيدي، على مذهب الهادي، كان من المطرفية، دافع عنهم وترجم لعلمائها، توفي، ٥٤٥هـ وقيل غير ذلك.انظر: طبقات الزيدية الكبرى،ص (١١٢٢-١١٢٣)،وأعلام المؤلفين الزيدية،ص(١٠٢٨).

(٤) هو: يحي بن الحسين بن عبدالله البحيري، عالم زيدي، مطرفي،من نظراء نشوان الحميري، وبينهما مكاتبات،درس عليه مسلم اللحجي، رحل إلى مصر، كان القاضي جعفر يجله ويعظمه، مات بمنزله بوقش، سنة٥٧٧هـ.انظر: طبقات الزيدية الكبرى،ص(١٢٢٢-١٢٢٣)،وأعلام المؤلفين الزيدية،ص(١١٠٢).

(٥) مطلع البدور (١ / ٦٢٠).

(٦)هو:يحيى بن أبي الخير بن سالم بن أسعد بن عبد الله بن محمد بن موسى ابن عمران العمراني، واتفق المؤلفون في إسمه واختلفوا في اسم أبيه وجده، وُلد وعاش ومات باليمن،وقف في وجه فتن الشيعة الزيدية والاسماعيلية، له كتاب الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار،توفي ٥٥٨هـ، وله تسع وستون سنة. انظر: طبقات العلماء والملوك،محمد الجندي، (٢٩٤/١-٣٠٠) و تهذيب الأسماء واللغات النووي(٢٧٨/٢)، وطبقات الشافعية الكبرى، السبكي. (٣٣٦/٧).

(٧)هو:علي بن عبد الله بن يحيى بن عيسى الهرمي، تتلمذ على أبيه،ثم تتلمذ على يحي بن أبي الخير العمراني، وقد أمره شيخه بمقابلة جعفر ومناظرته في حصن شواحط.انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك،(٢٩٧/١-٣٤٦).

(٨) انظر: مطلع البدور، (١ / ٦٢١ - ٦٢٢).

(٩) انظر: المصدر السابق، (١ / ٦٢٤)، وطبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٨، وتراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار ص ١٠، وتاريخ اليمن عبد الواسع اليماني ص ١٧٢.

المبحث الثاني: دوافع وأسباب التأثير:

المطلب الأول: دوافع التأثير:

١ – دوافع شخصية:

لقد كانت أسرة القاضي جعفر تقوم على القضاء في الدولة الإسماعيلية في اليمن، وفئة القضاة تصاعد نفوذها حتى أصبح القضاة فئة مميزة، تقف في خدمة الأئمة، فأصبحت تصطف إلى جانب فئة السادة وزعماء القبائل، وأبناؤها يتوارثون القضاء.

وكان والد القاضي جعفر له كلمة مؤثرة في الدولة الصليحية ثم مع سلاطين بني حاتم، واخوته كذلك لهم شأن فيها فقد كان أخويه من فقهاء المذهب وشعرائه(١)، ويقول عنهم الخزرجي: « كان بنو أبي يحيى قضاة صنعاء ورؤسائها »(٢).

وقد وهم بعض الباحثين(٣) وذكر أن القاضي حاول أن يقرض الشعر من أيام شبابه الأولى، حيث نسب له القصيدة التي قيلت في الإمام الزيدي أحمد بن سليمان سنة ٥٣٥ هـ لما استدعاه السلطان حاتم، ومنها:

ولا ريع روعا كي يريع ويرعوي ويرعا وغايات المراعاة ريعان

إلى أن يقول في مدح أحمد بن سليمان:

إمام أمام الجيش منه عزيمة يشين بها من كل شأن له شأناً

تيقظ للأمر الذي نام دونه رجال أناموه فهو من يقظانا

فأحياة بل أحيابه ميت الهوى وأيقظه مستيقظ العزم وسناتاً

والحقيقة أن هذا الشعر كان من يحي بن أحمد شقيق جعفر(٤).

ومع ما تلا ذلك من تراجع الإسماعيلية ودولتها، أخذ يبحث لنفسه عن دور في الزيدية مع ما يُعرف عن شخصية جعفر المندفعة والغير مستعدة للحلول الوسط، فقد كان معتداً بنفسه وبعلومه لجوجاً في الجدل، سريع البديهة في الرد، عنيداً لا يقبل أن تُدحض حجته بسهولة، فانتقل للزيدية المطرفية، وذلك لشهرتهم في ذلك الوقت

(١) انظر: مطلع البدور (١ / ٦١٧)، وتراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار ص ٩.

(٢) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص ١٣١.

(٣) وهو: علي محمد زيد،ص(١٣١-١٣٢)

(٤) انظر: سيرة الإمام أحمد بن سليمان، سليمان الثقفي،ص(٦٨-٧١).

وكثرتهم، واهتمام علمائهم بالعلم والتميّز عن العوام، ثم تحول مع أحمد بن سليمان ليؤسس للزيدية المخترعة، ويكون قاضي الإمام ومعينه ضد أعدائه المطرفية أصدقاء الأمس، كل هذه التنقلات توحي بأن هناك أغراض شخصية ورائها، كما ألمح لهذا بعض الباحثين[١].

٢ - دوافع علمية:

بما أن القاضي جعفر تربى في أسرة علمية فلاشك أن ذلك سيكون مؤثراً عليه في مواقفه بعد ذلك، فقد إلتقى الفقيه المعتزلي القادم من العراق زيد البيهقي ودرس عليه في اليمن، حيث استمر الفقيه يدرس في اليمن مدة عامين منها سنة ونصف في مسجد الهادي بصعدة، وله منه إجازة عامة. ثم لما أراد الفقيه زيد التحول إلى العراق صحبه جعفر، ومات الفقيه في الطريق، وواصل جعفر سفره لطلب العلم، ودرس بالعراق على أحد تلاميذ الفقيه وهو الحسن بن أحمد الكني[٢] وأخذ عنه إجازات عدة ومنها قوله: « سمع هذا الكتب من أوله إلى آخره القاضي الإمام شمس الدين، جمال الإسلام والمسلمين، جعفر بن أحمد بن أبي يحيى التميمي عني بقراءته قراءة من كان واقفاً على معانيه دقيقة وجليلة... إلخ ».

ومما سمع على الكني المجموع المنسوب لزيد بن علي، وذخيرة الإيمان، ونظام الفوائد، والزيادات للمؤيد بالله، ونظام الفوائد لقاضي القضاة، وكتاب الرياض للحمدوني، وفوائد قاضي القضاة للكلابي، وأمالي أبو طالب، وغيرها من الكتب، وسمع على الحسن بن علي بن ملاعب عدة مصنفات منها: أمالي أحمد بن عيسى، ومن جملة ما سمع على ابن هاوس: الكشاف للزمخشري وأجازه فيها إجازه عامة، وسمع على غيرهم [٣].

فأصبح القاضي بعد ذلك على منهج معتزلة البصرة، ورجع إلى اليمن لينقل الزيدية من منهج المدرسة البغدادية إلى مدرسة الاعتزال البصرية.

---

(١) انظر: تيارات معتزلة اليمن ص ١٣١ - ١٣٢.

(٢) انظر: مطلع البدور (١ / ٦٢٠ - ٦٢١)، وطبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٤، وتراجم رجال شرح الأزهار ص ٩.

(٣) انظر: طبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٤ - ٢٧٦.

٣ – دوافع سياسية:

لما رأى القاضي جعفر الخلاف الحاصل بين المطرفية من جهة وأحمد بن سلمان من جهة أخرى، اختار أن يقف مع الجانب الأقوى عسكرياً وهو جانب إمام الزيدية في عصره أحمد بن سليمان فأصبح عضيداً له ونصيراً.

وكان ابتداء ذلك لما وصل القاضي اليمن قادماً من العراق، بعد رحلته العلمية، فقد أتى إلى الإمام أحمد وهو بذمار وقت خروجه إلى زبيد فاعتذر إليه في أمور كانت منه مع المطرفية فيما سلف، وأوضح له أنه لما وصل إلى العراق تبين له أنه على غير شيء فعذره الإمام وجعله في حل، وقال له: هل علمت يا قاضي أحداً ممن قابلته في العراق يقول شيء مما تقوله المطرفية أو تعتقده أو تعمل به، أو وجدت كتاباً أو سمعت بأحد يقول بقولهم، فقال: لا. قال له: فإنه يجب عليك أن تردهم عن جهلهم وتنكر بدعهم فإن النبي صلى الله عليه وآله يقول:« إذا ظهرت البدع من بعدي فلْيُظهِر العالم علمه فإن لم يفعل فعليه لعنة الله »[(١)].

فقال له القاضي: قد عرفت ما تقول ولكن القوم كثير وقد صاروا ملء يمننا هذا، ولو أتيت أنكر عليهم لرموني بقوس واحدة، وأنت يا مولانا تقْرُب وتبعد وأنا أخاف القوم ولا طاقة لي بهم، فوقع كلام الإمام في أذن القاضي فعمل به[(٢)].

ولما آذت المطرفية القاضي جعفر وسمع بذلك أحمد بن سليمان، فلم يزل يطوف البلاد وينهى الناس عن مذهبهم، فنفر كثير من الناس عن مذهب المطرفية إلا قليل كما تقول المصادر الزيدية[(٣)].

وقد أخذ أحمد بن سليمان يناصر القاضي ويمده، وقد اتخذه قاضياً في وقش[(٤)].

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة بسنده إلى مُعَاذ بْن جَبَل قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَدَثَ فِي أُمَّتِي الْبِدَعُ، وَشُتِمَ أَصْحَابِي فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ: فَقُلْتُ لِلْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ: مَا إِظْهَارُ الْعِلْمِ؟. قَالَ: إِظْهَارُ السُّنَّةِ، باب عقوبة الإمام والأمير، برقم ٢٠٧٥، (٢٥٦٢/٥)، وعن جابر بلفظ:«إِذَا أَظْهَرَتْ أُمَّتِي الْبِدَعَ وَشُتِمَ أَصْحَابِي فَلْيُظْهِرِ الْعَالِمُ عِلْمَهُ فَإِنَّ كَاتِمَ الْعِلْمِ يَوْمَئِذٍ كَكَاتِمِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»، رقم ١٩٨٧،(٢٤٩٧/٥).وذكره ابن بطة بسنده في الإبانة الكبرى (٢٠٩/١). ضعفه الألباني في الضعيفة(١٤/٤).

(٢) انظر: سيرة الإمام أحمد بن سليمان ص ٢٨١ – ٢٨٢، ومطلع البدور (١ / ٦١٧ – ٦١٨).

(٣) انظر: مطلع البدور (١ / ٦٢٠)، والطبقات الكبرى ص ٢٧٨.

(٤) انظر: سيرة الإمام أحمد بن سليمان ص ٢٩٨.

المطلب الثاني: وسائل التأثير:

١ - التأليف:

لاشك أن من أراد نشر فكرة أو المحافظة عليها فإن من وسائل ذلك أن يدونها وينظّر لها. وهكذا هم أصحاب الأفكار والمعتقدات دائماً.

وللقاضي جعفر مصنفات في مذهب الزيدية المخترعة في كل فن، وعليها اعتماد الزيدية، وقد استفاد منها ومنه جماهير علماء الزيدية في وقته إلى اليوم، حتى سُمي أتباعه معتزلة اليمن(١).

وللقاضي مؤلفات ومصنفات فاقت الخمسين مصنفاً كما أثبتُّ ذلك في المبحث الأول.

ومنها المصنفات المطولة مثل تقويم المسائل وتعليم الجاهل، وكتاب العمدة، ومنها المختصرات كما قال: « وأتبعت هذه المصنفات البسيطة بمختصرات قريبة التناول منها: المسائل العقلية، ثم المسائل الإلهية، ثم المسائل النبوية، ثم المسائل العلوية ثم المسائل القاسمية... إلخ »(٢).

وله مراسلات مكتوبة يرد فيها على بعض علماء اليمن سواء من المطرفية أو من أهل السنة، وذلك مثل مراسلاته مع القاضي يحيى بن أبي الخير العمراني من أهل إب، ويذكر مؤرخوا الزيدية أنها موجودة عندهم، ويدل لذلك -كما ذكروا- أن العمراني صنف كتاباً كالجواب عما كتبه جعفر إليه، فقد اشتمل كتاب العمراني على الرد على الأشعرية والمعتزلة(٣).

وقد قام صاحب مصارد الفكر الإسلامي بحصر كتب القاضي جعفر، وكتب عن كل كتاب منها نبذة، وأماكن تواجدها، والمطبوع منها والمخطوط(٤).

٢ - جلب الكتب من العراق:

لقد بدأ التحول عند القاضي جعفر منذ تدني واضمحلال سلطة الصليحين، فتحول للمطرفية، ثم تحول للزيدية المخترعة، ودراسته على الفقيه زيد البيهقي رجّحت ذلك،

---

(١) انظر: مطلع البدور، (١ / ٦٢٠)، وتراجم رجال شرح الأزهار ص ١٠.

(٢) انظر: المصدر السابق (١ / ٦٢٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (١ / ٦٢٢)، والكتاب هو:الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، وقد حققه الدكتور سعود الخلف، في الجامعة الإسلامية، في المدينة المنورة.

(٤) انظر: ص (١١٠،٤٧ - ١٩٧،١١٢)، عبد الله الحبشي.

ثم سفره للعراق رسّخ المنهج الجديد ليُعارض به منهج المطرفية الزيدية السابق، الذين كانوا يسيرون على منهج معتزلة بغداد في الأصول.

وكان مما جلبه من العراق –غير الدراسة التي تلقاها هناك– كتب معتزلة البصرة، وعند توجيه أحمد بن سليمان له بنشر مذهبه المضاد للمطرفية ووعده بمناصرته، تقدم وأظهر كتبه التي وصل بها من العراق(١).

ويقول بن أبي الرجال: « وهو – يقصد القاضي جعفر – الذي أخرج كتب الأئمة الحديثية ووصل اليمن بخمسة وعشرين ألف حديث من كتبهم في الرد على المطرفية»(٢).

ومن الكتب التي سمعها على مشايخ المعتزلة في العراق وجلبها إلى اليمن: الكشاف للزمخشري، ونظام الفوائد لقاضي القضاة، وكتاب الأحاديث الزمخشرية للصفّار، وأمالي أحمد بن عيسى، والأربعين الفقهية للنرسي، والأربعين للسيلقي، والتهذيب للحاكم بن كرامة(٣)،وغيرها مما سبق ذكره في الدوافع العلمية.

وقد كان لجهود القاضي جعفر في جلب كتب المعتزلة من العراق إلى اليمن الدور الأعظم في حفظ تلك الكتب من الاندثار، فقد ساهمت الزيدية في حفظ تراث المعتزلة، لكون أن كتب المعتزلة حُكم عليها بالاندثار وأُتلفت تقريباً من قِبَل الولاة لما فيها من تأثر بالفلسفة اليونانية، وما أدخلته على المسلمين من بدع وفتن، ومما يدل على كثرة ما جلبه القاضي جعفر وغيره من كتب إلى اليمن ما قاله الدكتور أحمد صبحي عن نتائج رحلة القاضي جعفر: « وبذلك حفظت لنا مكتبات اليمن العامة والخاصة تراث المعتزلة، هذا فضل للزيدية على المعتزلة لا ينسى ولا ينكر... إلى أن جاءت بعثة ثقافية من الجامعة العربية إلى اليمن عام ١٩٥٤ م، وأخذت على عاتقها نسخ وتصوير مخطوطات المعتزلة ونشرها، فأصبحت بذلك تراثاً ما كان ليرى النور لولا اليمن ولولا الزيدية »(٤).

(١) انظر: سيرة الإمام أحمد بن سليمان، ص ٢٨٢، ومطلع البدور (١ / ٦١٨).

(٢) تراجم رجال شرح الأزهار ص ٩ – ١٠.

(٣) انظر: طبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٦.

(٤) انظر: الزيدية ص ١٨٣.

قال المنصور عبد الله بن حمزة: « ولما وصل القاضي جعفر من العراق بالعلوم التي لم يصل بها سواه من الأصول والفروع، والمعقول والمسموع، وعلوم القرآن العظيم، والأخبار الجمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن فضلاء الأئمة من العترة الطاهرة، وسائر العلماء، وكان من جملة هذه الأخبار أخبار في صفة الجنة والنار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم »[١].

٣ – التدريس:

لقد اهتم القاضي جعفر بالتدريس في هجر ومدارس اليمن حتى تخرج تحت يديه كثير من علماء الزيدية، فقد بدأ التدريس منذ لقاء الإمام الزيدي أحمد بن سليمان بعدما رجع من العراق وحظه على ذلك، فقد بدأ بالتدريس والتعليم، فوصل إليه للدراسة عليه أحمد بن الحسين، ومحمد بن حسين الفقيه، وسليمان بن ناصر، وعلي بن إبراهيم فدرسوا عنده وتبين أنهم كانوا على غير شيء كما يذكر الثقفي[٢].

فلما سمع الناس بإقامة القاضي للتدريس في سناع، حيث أنشأ له مدرسة هناك جاءه الناس من قريب وبعيد، فلما سمع المطرفية بذلك وهم أهل وقش اغتموا لذلك، ويذكر مؤرخوا الزيدية أن المطرفية اغتموا لأسباب وذكروا منها:

١ – غاروا منه وعلموا أنه يستخرج الناس حتى يستوليهم ويأخذ ما في أيديهم.

٢ – أنه يبيّن للناس ما هم يكتمون من مساوئهم وقبيح اعتقادهم[٣].

لذلك وقفوا ضده محاولين تنفير الناس منه، وحرّضوا أصحابهم في الهجر اليمنية وقالوا للناس هو باطني ابن باطني.

وعارضوه المطرفية بمدرسة أخرى بمسجد سناع في الجانب الآخر منه، وحدث بينهم مصادمات، ورجموا بيته في الليل، ثم خرج وحاول أن يبني هجرة يدرِّس فيها تحت قيفان[٤] قريباً من وقش فلم يستطع، ثم ذهب إلى نواحي عنس[٥] فبنى هجرة في العشاو[٦]، ثم تقدم إلى بِشار[٧] وبنى مدرسة هنالك وأتى إليه قوم كثير من عنس وزبيد[٨].

---

(١) طبقات الزيدية الكبرى ص ٢٧٦.

(٢) انظر: سيرة الإمام أحمد بن سليمان ص (٢٨٢).

(٣) انظر: المصدر السابق ص (٢٨٢).

(٤) بلدة في الضاحية الشمالية لمدينة إب. انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية(١٥١٤/٢).

(٥) قبيلة كبيرة لها بلاد واسعة في مغرب مدينة ذمار ومشرقها. انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية(١٥١٤/٢).

(٦) بكسر ثم فتح، من قرى وادي الحارفي عنس، بالغرب من مدينة ذمار. انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية(١٥١٤/٢).

(٧) بكسر الباء، من قرى عبيدة السفلى، شمال شرق ذمار، كانت من محلاف عنس. انظر: معجم البلدان والقبائل اليمنية(١٨٢/١).

(٨) المصدر السابق، ص (٢٨٣ – ٢٨٤)، ومطلع البدور (١/ ٦٢٠).

ومما يدل على اهتمام جعفر بالتدريس كثرة طلابه والذين درسوا عليه، ومنهم من ذكرنا في المبحث الأول، وكذلك جماعة كثيرة من أهل صنعاء(١).

٤ – المناظرات والردود:

لقد اعتمد القاضي جعفر في نشر مذهبه على المناظرات اعتماداً كبيراً، وذلك لكون خصمه من المطرفية كانوا هم المسيطرون على الواقع في تلك الفترة، ومما يلاحظ أيضاً على القاضي أن جُل مؤلفاته إن لم تكن كلها كانت كتب ردود، وهذه الردود بالدرجة الأولى كانت موجهة إلى المطرفية لكونها هي المرادة في حرب الإمامة الزيدية، فقد غضب أئمة الزيدية منهم كونهم ينتسبون للمذهب وخالفوا المذهب في أخص خصائصه ألا وهي مسألة حصر الإمامة في البطنين.

فقد بدأ القاضي جعفر بعد توجيه الإمام أحمد بن سليمان له بنشر المذهب بالتدريس في سناع، ومن هناك سمع المطرفية بذلك، فأخذوا في التحذير منه، وكاتبوا أصحابهم بذلك، فدعاهم القاضي للمناظرة بين يدي حاكم، قالوا ومن الحاكم، قال: إمام الزمان، يقصد أحمد بن سليمان، فرفض المطرفية ذلك، ثم دعاهم للمناظرة أمام العامة.

ثم نزل إليهم في مقرهم في وقش لمناظرتهم، وأمر بكتب الأئمة التي في وقش فجمع منها شيئاً، فقال: هلموا نتدبر ما في هذه الكتب ونعرف من الذي خالفها منا ومنكم، فلم يستجيبوا له وقام في وجهه رجلان منهم وهما مسلم اللحجي، والفقيه يحيى بن حسين(٢).

وبنظرة إلى الكتب التي صنفها القاضي نجدها موغلة في الردود والجدل الكلامي مع خصومه المطرفية، وحرص على قطع الصلة بينهم وبين الأئمة السابقين كامثال القاسم الرسي، والهادي يحيى بن الحسين، والحسين القاسم العيّاني، لأنهم طالما انتسبوا إليهم ونسبوا كلامهم ومذهبهم إليهم، ولذلك ألّف كتباً في توضح ذلك من وجهة نظره، وإلا فإن كلام المطرفية له أصل في كتب الأئمة السابقين كما سيظهر معنا بإذن الله في المبحث القادم.

(١) انظر: مطلع البدور (١ / ٦٢٣ – ٦٢٤)، والطبقات الكبرى ص (٢٧٦).

(٢) انظر: سيرة الإمام أحمد بن سليمان ص (٢٨٢ – ٢٨٣).

كما أن القاضي ذهب إلى إب لمناظرة العالم يحيى بن أبي الخير العمراني فلم يحصل أن يلتقيا، وبعد أن سمع بأن الفقهاء اجتمعوا لمناظرته آوى إلى الشيخ محمد المسكيني[١]، فآواه، وعوّل عليه في طلب القوم للمناظرة -كما تزعم مصادر الزيدية[٢]-، فوصل إليه الهرمي[٣]، يقول مؤرخوا الزيدية أنه أفحش على القاضي، وأضحك عليه الحاضرين، وأورد عليه اليرمي قوله تعالى: ﴿ والله خلقكم وما تعملون﴾[٤] فلم يحر جواباً[٥].

٥ - التحذير والتنفير من الخصم:

ومن وسائل التأثير ونشر المذهب هو التحذير من الخصم، والتحذير يكون بالحق ويكون بالباطل، على حسب قوة ما يدعو إليه الداعية، وبحسب قوة وضعف مذهب الخصم.

فالمطرفية -خصم القاضي جعفر- حذروا منه بأنواع التحذير ونفّروا عنه الناس، فوصفوه بأنه باطني المذهب، وهو كذلك فعل بهم، فقد حذّر من المطرفية بأنواع التحذير، فقد نسبهم إلى القول بأن الطبائع هي المدبِّرة، فوصفهم بالطبائعيين لقولهم بالإحالة والاستحالة، وقولهم بالأصول الأربعة الماء والنار والثرى والهواء.

فقد ألّف في التحذير منهم ومن أقوالهم ومذهبهم جُلّ كتبه ومصنفاته، وقد ذكر في مقدمة كتابه مقاود الإنصاف في مسائل الخلاف الفائدة من تلك المصنفات: « والثانية: التحذير لغيرهم من متابعتهم عليه »[٦].

ويقول كذلك: « أن الذي اختارته المطرفية من المقالات، في هذه المسائل، وما جرى مجراها، مما لا ينبغي لعاقل أن يختاره، ولا أن يذهب إليه، وليتحققوا بذلك نصحي لهم في الدين »[٧]. وهكذا يسير في بقية كتبه.

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن إسماعيل المسكيني، شيخ بني مسكين، وهم بيت رئاسة، وهوصاحب الحصن الذي بشواحط، الذي حدثت فيه المناظرة.: السلوك في طبقات العلماء والملوك (٣٤٥-٣٤٦).

(٢) و قد ذكر الجندي في كتابه (السلوك في طبقات العلماء والملوك):أنه كان قد هرب من مناظرة الفقيه يحي بن أبي الخيرالعمراني إلى حصن شواحط، فأرسل له الفقيه أحد تلاميذه، وهو الهرمي.انظر: ص(٢٩٧/١)، و(٣٤٦/١).

(٣) هو: علي الهرمي تلميذ العمراني المتقدم الذكر، وقد ناظره وأفحمه، وقد ذكر محمد الجندي المناظرة كاملة، انظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك(٣٤٦-٣٤٨)

(٤) سورة الصافات آية (٩٦).

(٥) انظر: مطلع البدور (١ / ٦٢١ - ٦٢٢).

(٦) ص (٣١).

(٧) ص (٣٢).

وأخذ يضرب لهم الأمثلة للتحذير والتنفير منهم، فقد ضرب لهم مثالاً لما امتنعوا عن مناظرته أمام الإمام والعامة فقال: « مثلي ومثلكم مثل رجال عشرة قد صحبهم رجل أجنبي ليس منهم دخلوا منزل رجل فتضيّقوه فضافهم وأكرمهم وتركهم في منزله وأمِنَهم عليه، فوجدوا فيه صندوقاً فيه ألف دينار، فقام العشرة فكسروا قفله واستخرجوا الألف الدينار، واقتسموها فأخذ كل واحد منهم مائة فصرّها في ثيابه وذلك الأجنبي ينظرهم. فلما وصل صاحب البيت نظر الصندوق قد كُسر وأخذ منه المال. فقال لهم إنكم أخذتم من الصندوق ألف دينار وقد أمنتكم، فقال العشرة: إما أن ترضانا شهوداً لك فإنا نشهد أن هذا الرجل الأجنبي أخذها ونحن ننظر، فقال الرجل الأجنبي: أما أنا فلم آخذ شيئاً، وفتّش الآخرين فوجد مع كل واحد مائة منهم، فضرب القاضي هذا المثل لمن لا يسمعه »[١].

فلما زاد العداء بينه وبين المطرفية وشكا ذلك إلى أحمد بن سليمان وناصره في ذلك، فذكر لأحمد بن سليمان مثلاً آخر فقال: « مثلهم ومثلي كمثل عراة في مسجد وهم في ظلمة الليل وأصواتهم مرتفعة بالقراءة والصلاة، وهم يصلون عراة إلى غير قبلة، فدخل عليهم رجل بمصباح فوجدهم على أقبح فعال عراة، فأجمعوا على الذي دخل عليهم بالمصباح يلعنونه ويسبونه، فقال ليس لي جُرم غير أني دخلت بمصباح، فقالوا بلى إنك أظهرت ما كنا نكتمه، فهذا مثلي ومثل القوم »[٢].

(١) سيرة الإمام أحمد بن سليمان ص (٢٨٢ – ٢٨٣)، وانظر: مطلع البدور (١ / ٦١٩).
(٢) سيرة الإمام أحمد بن سليمان ص (٢٨٤)، وانظر: مطلع البدور(١/ ٦٢٠).

المبحث الثالث: أثر القاضي جعفر في المذهب الزيدي:

تمهيد:

لقد جاءت فترة انتشر فيها مذهب المُطرفية الزيدي في اليمن، وطغى مذهبهم على الساحة، وكانت آراؤهم لا تخرج في جملتها على المذهب الزيدي إلا في مسائل الإمامة، فقد عُرف عنهم انهم لا يرون اشتراط البطنين في الإمامة، وذلك جعل أئمة الزيدية يحنقون عليهم، ويصبّون عليهم جام غضبهم، محاولين بذلك أظهار المطرفية في صورة الخارج على الدين، وقد وقف القاضي جعفر في صف الأئمة للأسباب التي ذكرنا في المبحث السابق، وناصب المُطرفية العداء، حتى أنه أظهرهم -بإلزاماته- بأنهم مخالفين لأئمة الزيدية السابقين، وأنهم يسيرون على نهج الباطنية الزنادقة، مع أن هذا الكلام مخالف لواقع المُطرفية في غالب كلامهم، وإن كان أئمة المخترعة لم يبقوا لنا من تراث المُطرفية شيئاً، فلم أجد لهم إلا كتاباً واحداً، ليس لعالم مشهور منهم، وهو كتاب البرهان الرائق المخلص من ورط المضائق، لسليمان بن أحمد المحلي، ولم يكن من مصادرهم المشهورة، فلم يُذكَر في المصادر الأخرى، وقد حقق جزء منه الدكتور:عبدالغني محمود في كتابه الصراع الفكري في اليمن[1].

كما ذكر تحليلاً للكتاب الدكتور علي محمد زيد في كتابه تيارات معتزلة اليمن، وذكر مقاطع منه[2].

وكذلك في كتاب المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهلك، ليحي بن الحسين بن القاسم، فقد ذكر مقتطفات من ذلك الكتاب ومن بعض مواقف القاضي جعفر، فلذلك سأعتمد عليها لبيان دور القاضي جعفر في نقل المذهب الزيدي من تبعيته في الأصول من مدرسة بغداد المعتزلية إلى مدرسة البصرة، حيث أن مصنفاته كانت في الرد على المطرفية، ولم أجد من مؤلفات جعفر -على كثرتها- إلا القليل النادر منها محققاً ومطبوعاً، ولكن اجتهدت وسعي في توضيح أثره في المذهب من خلالها. واضرب أمثلة على ذلك من خلال المسائل التالية:

---

(١) انظرالجزء المحقق ص(٥١-٩٠)

(٢)انظر: ص(٢٠١- ٣٠٨).

المسألة الأولى: أصول العالم والعناصر الأربعة:

وهذه المسألة هي أعظم مسألة شنع فيها الزيدية المخترعة وعلى رأسهم القاضي جعفر على المطرفية ونسبوهم إلى القول بأن الطبيعة هي الخالقة، وينقلونهم إلى الإلحاد.

فالمطرفية قالت إن للعالم أصولا هي: الماء، والهواء، والرياح، والنار[١]، وأن الله خلق هذه الأصول متعادية، متباينة، مختلفة لتأثير بعضها في بعض، وجعلها تحيل بعضها بعضاً، أي كل واحد قابل للتأثير والتأثر، والتركيب في مواد مختلفة[٢].

قال سليمان المحلي:«اعلم بأن المتقرر من مذاهب أهل البيت عليهم السلام أن للعالم أصولاً هي الماء والهواء والرياح، وقيل النار من الثلاثة، والثلاثة أصل ما خلق الله سبحانه من النار وغيرها، وكان يحرينا أن نقول العالم على كماله مُحْدَث مخلوق، والله تعالى خالقه سواء خلق ما خلق من ذلك جمله أو تدريجاً، وإنما رأينا كثيراً منه حصل على معنى التدريج كالحيوان من الماء المهين، والأشجار من الماء والطين، والمطر من السحاب، ورأينا كثيراً منه يزيد بعد النقصان كالإنسان وغير الإنسان من جماد وحيوان، فعلمنا أن من الأشياء فرعاً ومنها أصلاً، وقد ورد عن أهل البيت عليهم السلام ما ذكرناه »[٣]

وهم ينسبون قولهم هذا لأهل البيت –كما مر– ويذكر سليمان المحلي أن الهادي تردد في جعل النار من الأصول ويخرّج ذلك فيقول: « أن الماء والهواء والرياح أصل ما خلق من النار وغيرها »[٤].

وقد استدل بكلام للقاسم ومنه قوله: «وكل مركب انتقص من الأشياء فعاد إلى شيء عند تنقضه بالفُرقة والبلى، فمنه رُكّب وخُلق غير شك ولا امتراء.. وكمركب الأشجار والحبوب وغيرهما من ضروب الأغذية، التي تعود عند بلائها إلى ما ركّبت منه من الأرضين والمياة والنيران والأهوية. »[٥]

(١) مأخوذ من الفلسفة اليونانية. وجعل الرياح مكان التراب.

(٢) البرهان الرائق، سليمان أحمد المحلي، مخطوط نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن، ص (٢٥٩).

(٣) البرهان الرائق، المخلص من ورط المضائق، ضمن الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية، عبدالغني محمود ص (٢٩٧).

(٤) انظر: البرهان الرائق، نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن، ص(٢٩٧).

(٥) الدليل الكبير ضمن مجموع القاسم الرسي، (٢٠٨/١).

وقد رأيت أن القاسم الرسي أشار لذلك في كتابة مناظرة مع ملحد عند حواره معه لإقناعه بامتزاج الروح بالبدن وقد صار تراباً « قال الملحد: أنه ليس بين الروح والتراب مشاكلة: فيما يُعرف !

قال القاسم عليه السلام: فهل تعلم بين النار والشجر الأخضر مشاكلة ؟

قال الملحد: نعم، وهي أنها مجموعة من الطبائع الأربع إحداهن النار.

قال القاسم عليه السلام: الله أكبر هل تعلم بين النار وبين ثلاثتها مشاكلة ؟

قال الملحد: لا.

قال القاسم عليه السلام: فكيف اجتمعن ؟ إنه لما جاز أن تجتمع النار مع الماء، والأرض والأهوية، بلا مشاكل بينهن جاز للروح ذلك »[1].

ويقول الهادي عند تفسير الآية ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ﴾ [2]:« إن الله تبارك وتعالى الخالق لكل شيء والمصور له والمدير خلق الماء والهواء والرياح والنار فابتدع هذه الأشياء ابتداعاً وانتزع تكوين تصويرها انتزاعا من غيرها أصل كان مع الواحد الرحمن فهو الله الواحد الأحد لكل ما يوجد. خلق الله تبارك وتعالى هذه الطبائع مختلفة متضادة غير مؤتلفة فجعلها أصولاً لكل ما ذرأه وخلقه سبحانه وبرأه »[3].

ويقول:« ولو أنكم أنصفتم عقولكم وتركتم المكابرة عنكم ثم رددتم متشابه الأمور إلى محكمها وما شذ من فروعها إلى أصلها، ثم نظرتم إلى النطفة مم هي ومم كانت حتى تنتهوا إلى ما منه ابتدأت وماتت، لوجدتم أصل ذلك إن شاء الله من الطين، وأصل الطين من الماء بأيقن اليقين، وكذلك فأصل الشياطين فمن مارج من نار، فإذا رجعتم إلى الأصول الثلاثة المبتدعة المحظورة من الرياح الجارية المسخرة وما خلق سبحانه من الماء، وما فطر من عجيب الهوى، ثم خلق من هذه الثلاثة الأشياء جميع ما ذرأ وبرأ، لكان حينئذ يصح لكم القياس، ولا يقع عليكم إن شاء الله الالتباس، ويبطل الأمر الذي تقولون به وتذهبون إليه، إذ لابد أن تقروا أن هذه الثلاثة الأشياء خلقت

(١) مناظرة مع الملحد (١ / ٣١٨).

(٢) سورة الأنبياء، آية(٣).

(٣) نقلاً عن البرهان الرائق، ضمن الصراع الفكري في اليمن، ص(٥٥).

وابتدعت من غير ما أصل مبتدأ، وأن الله الأول الموجد لأصل كلما يوجد ويُرى »[١].

و كلام الحسين العياني أوضح في هذه المسألة، حيث قال: « إن فعل الله يخرج على وجهين، وينقسم في المعقول على قسمين:

أحدهما: فعل فعله بالإختراع يستخرج بالألباب مثل فعله لأول ما صنع وفطر من الأهوية وابتدع، وكذلك خلقه للسماوات والأرضين، فذلك ابتداع من أحكم الحاكمين.

والوجه الآخر: فعله بالعلل بالمعلولات، مثل إثباته للأرض بالجبال الراسيات، ومثل إحراقه للزبد بالنيران، ومثل ضربه للماء بالرياح، ومثل خلقة للحيوانات بعواقب النكاح، ومثل حياته التي أثبتها في الأجسام، وأقرها بطبائع الماء والطعام، ومثل خلقه للأشجار بما نزل برحمته من الأمطار، وحياة جميع الحيوان والثمار، وهو يقدر مع ذلك أن يخلق جميع الأشياء كخلقه للهواء والنار والماء، ولكنه أراد أن يدل ذوي الألباب على حكمته بإصلاح الأسباب بالأسباب، لأنه لا يفعل المعنى بالمعنى إلا عالم بما صنع وبنى.

فنقول: إن الله عز وجل دبر جميع مصالح العباد بالطبائع الأربع المركبة في جميع الأجساد، لما أراد من المصالح ونفي الفساد، وهي: الحر؛والبرد؛ واليبس؛ والرطوبة؛ وخالف بينها وجعلها من الأضداد، لما أراد من البيان للعباد، وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطبائع لمن رغب في الحق والرشاد».[٢]

من هذا العرض نرى أن أصل هذه المقولة موجود في كتب أئمة الزيدية الأوائل، فلا صحة للقول بأنهم ابتدعوها من عند أنفسهم.

وقد شنّع عليهم القاضي جعفر في هذه المسألة حتى نسبهم إلى القول بأن الطبائع هي الخالقة، وأن مقالتهم مقالة الطبائعية، وأنهم ينفون خلق الله للمخلوقات[٣].

ولم أجد فيما طُبع من كتبه ما ناقش فيه هذه المسألة، لكن ما نُقل عنه في ذلك يؤكد أنه تبنى وصفهم بالطبائعيين، وأنه الزمهم ما لم يلتزموه، وما لم يدل عليه قولهم.

والمقصود أن الزيدية سارت من بعد جعفر على القول بنظرية الجوهر الفرد

(١) المصدر السابق،ص(١٠٨).

(٢) كتاب الفرق بين الأفعال،ضمن المجموع، ص (١٨٩-١٩٠).

(٣) المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، يحي بن الحسين بن القاسم،ص (٣٥٣-٣٥٥)و(٧٠٥).

وهو ما عليه معتزلة البصرة، وغيّرت القول بالطبائع الأربعة الذي قال به البلخي من البغدادية، وهو ما سار عليه الهادوية بعد ذلك -كما رأينا في أقوال الهادي والعيّاني-، وإن لم يكن بذلك الوضوح عند المُطرفية.

والحقيقة وإن كانت هذه النظرية باطلة إلا أنه يصعب القول بأن المطرفية نسبوا التأثيرات إلى الطبائع، ونفوا تأثير الله عنها، فكونهم يقولون بالأصول الأربعة إلا أنهم يقولون بأن أصل التأثير لله تعالى، وفي ذلك يقول صاحب البرهان: «ونحن لا ننكر الطبع، وإنما أنكرنا أن يكون من غير طابع »[١].

المسألة الثانية: نظرية الجوهر الفرد:

يذكر صاحب كتاب البرهان بعد ذكر مسألة أصول العالم الأربعة مسألة تتفرع عن هذه المسألة، ونفى أن تكون أصول العالم جواهر منثورة[٢] ثم ألّفها الله لتصبح أجساماً، فالمطرفية بهذا ينفون ما عليه المدرسة البصرية من إثبات الجوهر الفرد الذي هو جزء لا يتجزأ، وهو أصغر جزء ممكن يصل إليه إنقسام العالم، وهو جوهر وليس بجسم، ويعرّفونه أنه ما يجب التحيّز عند وجوده، وينتهي المؤلف إلى دحض هذه النظرية ليحل محلها مسألة الأصول الأربعة للعالم[٣]، وهذا ما عليه البلخي من البغدادية من إنكار الجوهر الفرد[٤]، بينما ما عليه معتزلة البصرية هو إثبات الجوهر الفرد، كما حكى ذلك عنهم الأشعري، فعبّاد بن سليمان والجبائي يثبتون الجزء الذي لا يتجزأ[٥].

المسألة الثالثة: مسألة الإحالة والإستحالة:

من المسائل التي استغلها القاضي جعفر في التشنيع على المطرفية، مسألة الإحالة والاستحالة، وهذه المسألة سارت المطرفية فيها على منهج البغدادية وهي شبيهة بنظرية التوليد عند المعتزلة[٦]، وممن قال بها

(١) البرهان الرائق، نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٢٠٦).

(٢) البرهان الرائق، ضمن الصراع الفكري في اليمن، ص(٥٣).

(٣) ص (٦٣ – ٦٨) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص ٣٠٠.

(٤) انظر:عيون المسائل والجوابات للبلخي،ص(٧٥) الشامل في أصول الدين للجويني،ص(٣٦).

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين ص (٣١٦).

(٦) وقد برز بها بشر بن المعتمر من بين معاصرية وأحدث القول بها، والتولّد بشكل عام هو ظهور شيء من شيء آخر، أو حصول فعل من فعل آخر. انظر: الملل والنحل، الشهرستاني(٦٤/١)، والمغني في أبواب التوحيد والعدل (١٢/٩)

النظام [١][٢]، وأبو القاسم البلخي[٣]، شيخ الهادي يحيى بن الحسين[٤].

قال المطرفي:«نقول أن الله سبحانه خلق العالم يحيل ويستحيل، ومعنى ذلك يؤثر وينفع إذا استعمله الإنسان على ما علّم سبحانه، و يضر إذا خالف تعليم الله، كل ذلك جبراً له لا اختياراً، فما حصل منه من تأثير في الوجهين جميعاً فهو فعل الله سبحانه لا فاعل غيره ولا موجد له سواه، وإنما قلنا ذلك لأنه شيء كائن بعد العدم، خارج عن مقدور العبد، فيجب أن يكون فعلاً للقديم سبحانه، و معنى قولنا يستحيل يتغير أو ينتفع أو يضطر، وذلك كما يقول القائل النار تحرق، والماء يروي، والطعام يشبع.. كل ذلك بجبر الله تعالى له، وكذلك يستحيل أيضاً جبراً من الله سبحانه لا اختياراً، والخالق للمحيل والمستحيل و ما يحدث من الأعراض الضرورية هو الله سبحانه، لا أن المحيل فعل ولا المستحيل، ولولا أنه كذلك ما صح التكليف والامتحان، والأمر والنهي.. ألا ترى أنه أوجب على من حنث في اليمين اشباع عشرة من المساكين، فلو كان شيء لا يشبع لكان قد كلّفه ماليس في الوسع والإمكان، ولو كانت لا تنفع ولا تضر، ثم علّم سبحانه عباده الضار من النافع لكان قد عرف منفعة غير نافع، ومضرة غير ضار.. فلذلك قلنا أن الاشياء نافعة على معنى وضارة على معنى، على حسب التناول ومحيله ومستحيله، ومسخرة تجري في مصالح بني آدم، فإذا نفعت أو ضرّت قلنا جرت بفطرتها وتركيبها أي بما جعلها عليه من خلقه»[٥].

(١) قال النظام: « إن الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادناً ونباتاً وحيواناً وإنساناً ولم يتقدم خلق آدم على خلق أولاده، غير أن الله أكمن بعضها في بعض، وهذا قول أهل الكمون من الفلاسفة ». سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، لابن نُباته المصري ص (٢٢٦). نقلاً من المسالك في ذكر الناجي من الفرق والمسالك ص (٣٥٣ – ٣٥٤).

(٢) وقد كفّر المتكلمون من المعتزلة النّظام بسبب تبنّية لنظرية الكمون، فقال الإسفراييني صاحب التبصير في الدين:« فرق الإسلام كلهم يكفّرونه، وأسلاف المعتزلة أيضاً يكفّرونه، وكفّره أبو الهذيل في كتاب الأعراض، وصنف الإسكافي منهم كتاباً في تكفيره، وصنف جعفر بن حرب أيضاً في تكفيره » ص (٧٣) نقلاً عن نقد الزيدية للمذاهب الكلامية د.إمام حنفي ص(٢٣٥ –٢٣٦).

(٣) تاريخ ابن الوزير ص(٢٠٣) مخطوط، نقلا عن المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، ص (٧٠٤ –٧٠٥).

(٤) كما سيأتي معنا قريباً اشارته إلى القول بالإحالة والإستحالة.

(٥) البرهان الرائق / ضمن الصراع الفكري في اليمن،ص(٥٧).

ويستدلون – كما فعل صاحب البرهان – على ذلك بأقوال القاسم الرسي، والهادي، ويفسر ذلك على حسب نظرتة[1].

ولعل مما يؤيد ما ذهبت اليه المطرفية، ولم يذكره المطرفي في برهانه، قول الهادي:« إن الفروع لا يقاس عليها الأصول، وإنما ترد الفروع إلى ما هي منه من الأصول وهذه الأشياء التي ذكرت، فإنما هي مخلوقات **تنتقل من خلق إلى خلق في الحالات** »[2].

وقوله:« فإذا رجعتم إلى الأصول الثلاثة المبتدعة المحظورة من الرياح الجارية المسخرة وما خلق سبحانه من الماء، وما فطر من عجيب الهوى، **ثم خلق من هذه الثلاثة الأشياء جميع ما ذرأ وبرأ**.. إذ لابد أن تقروا أن هذه الثلاثة الأشياء خلقت وابتدعت من غير ما أصل مبتدأ، **وأن الله الأول الموجد لأصل كلما يوجد ويُرى** »[3].

ومن قول الحسين العيّاني:«والوجه الآخر: فعله بالعلل بالمعلولات، مثل إثباته للأرض بالجبال الراسيات، ومثل إحراقه للزبد بالنيران، ومثل ضربه للماء بالرياح، ومثل خلقة للحيوانات بعواقب النكاح، ومثل حياته التي أثبتها في الأجسام، وأقرها بطبائع الماء والطعام، ومثل خلقه للأشجار بما نزل برحمته من الأمطار، وحياة جميع الحيوان والثمار، وهو يقدر مع ذلك أن يخلق جميع الأشياء كخلقه للهواء والنار والماء، **ولكنه أراد أن يدل ذوي الألباب على حكمته بإصلاح الأسباب بالأسباب، لأنه لا يفعل المعنى بالمعنى إلا عالم بما صنع وبنى**»[4].

وبهذا يتضح أن أئمة الهادوية السابقين أشاروا لذلك وإن لم يكن الغالب على كلامهم كالمطرفية.

ويرد القاضي جعفر على هذه المسألة –كالعادة – بتقويل المطرفية ما لم تقل وذلك بلوازم قولها فليزمهم بإسقاط التدبير عن الله تعالى في المخلوقات، فقال حاكياً

(١) انظر:البرهان الرائق ضمن الصراع الفكري،ص(٦٠-٦٣)، و نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن،ص(٣٠٣)،وانظر:ذلك منقولاً بالنص في المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، ص(٧٠٥- ٧٠٦).

(٢) كتاب المسترشد في التوحيد ص (١٠٨).

(٣) المصدر السابق،ص(١٠٨).

(٤) كتاب الفرق بين الأفعال،ضمن المجموع، ص (١٨٩-١٩٠).

قولهم: « وما عدا هذه الأنواع الثلاثة [١]، فهو حاصل بفطرة الأجسام وتركيبها، ولم يقصد الله سبحانه، إيجاد شيء منها كالأولاد، والأشجار والثمار والسحائب والأمطار، وغير ذلك من ضروب المخلوقات.

وقد سلموا مع ذلك أصلين:

أحدهما: أن قصد الله سبحانه للشيء هو خلقه له.

الثاني: أنه الله سبحانه قد خلق جميع هذه الفروع التي أنكروا قصده لها.

ومعلوم أنه ينتج من هذين الأصلين أنه تعالى قَصَد جميع ما خلقه من أصل وفرع، لأنه قد خلق الجميع، وقَصْده للشيء هو خلقه له، وهم يكابرون هذه النتيجة، وينكرون قَصْده لهذه الفروع »[٢].

ويلزمهم أنهم يقولون: « إن جميع ما يوجد في أبدان المظلومين، من الجراح والجنايات الحاصلة بضرب الظالمين بالسيوف، وطعْنهم بالرماح، ورميهم بالسهام والحجارة، فذلك كله فعل الله سبحانه، لا فعل الجناة المعتدين، وكذلك ما حصل في أموالهم، من قطع وقلع وخراب، وكل ذلك عندهم فعل الله تعالى لا فعل الجناة من الخلق، وإن كان يُسمّون الجرح الحاصل في بدن المجروح إنجراحاً، والشجة انشجاجا، ويسمون القطع انقطاعاً، والقلع انقلاعاً، ويظنون أنهم إذا غيّروا الأسماء تغيرت الحقائق والمعاني »[٣].

ويقول:« وأصل ذلك أنهم اعتقدوا أن أفعال العباد لا تعدوهم، ولا يوجد من أحد منهم فعل في غير بدنه، ومحل قدرته، وأن جميع ما يوجد من الأفعال في الآلات المنفصلة، نحو حركات السيوف في أيدي الضاربين، وما يحصل معها من التقطيع والجراح، وحركات الأقلام في أيدي الكاتبين، وما يحصل بها من الكتابة في الفم والألواح، وما جرى مجرى ذلك، فكله فعل الله تعالى، لا فعل غيره، وهذه مقالة معروفة، ومناظرتهم بالمدافعة، والمكابرة عنهم ظاهرة وبيّنة»[٤].

---

(١) يقصد الأصول الثلاثة (الماء والهواء والرياح) ومعجزات الأنبياء، ونقم الكفار.

(٢) مقاود الإنصاف ص (٣٨).

(٣) مقاود الإنصاف ص (٤٣).

(٤) المصدر لاسابق ص (٤٣).

وبهذا القول سُمّوا مخترعة، لقولهم باختراع الله الأعراض في الأجسام، لأجل هذا أطلق بعض الباحثين[١] على القاضي جعفر أنه المؤسس لفرقة المخترعة من فرق الزيدية، وذلك لما بذله من جهود في الرد عليهم والتصدي لهم، بالتدريس والتأليف والمناظرة والمؤازرة لأئمة الهادوية المخالفين للمطرفية.

المسألة الرابعة: مسألة بقاء الأعراض:

تقول المطرفية بأن الأعراض لا تبقى زمانين، وقد ذكر صاحب البرهان هذا القول [٢]، فذكر أنها توجد في وقت وتعدم في الثاني، سواء كان العرض من فعل الله أو من فعل الإنسان، وهذا ما عليه معتزلة بغداد كأبي القاسم البلخي[٣] شيخ الهادي يحيى بن الحسين.

وقد نقد القاضي هذه المسألة في كتابه مقاود الإنصاف وردها فقال: « والمطرفية قد سلمت أصلين يوجبان نقيض ما ذهبوا إليه من ذلك:

أحدهما: أنه يحسن ذم المسيء اليوم على إساءته بالأمس.

والثاني: أنه لا يحسن ذم غير المسيء بإساءة غير.

فينتج عن هذين الأصلين، أن هذا الذي حَسُن ذمه اليوم، هو الذي أساء بالأمس، وهم يكابرون هذه النتيجة، ويزعمون أنه غيره، وأن المسيء بالأمس قد بطل، وحدث هذا الذي ذمّوه.

وكذلك الكلام في المحمود اليوم، على الإحسان بالأمس »[٤].

المسألة الخامسة: مسألة أول واجب:

ومن المسائل التي غيّر فيها جعفر ما كانت عليه الزيدية هي مسألة أول واجب على المكلف فقد كانت الزيدية بما فيها المطرفية يرون أن أول واجب هو المعرفة، وهم بذلك يسيرون على أثر المدرسة البغدادية وقدماء الهادوية وعلى رأسهم الهادي فقد أورد صاحب البرهان ثلاث حجج للدلالة على أن المعرفة واجبة.

---

(١) مثل:الدكتور علي محمد زيد، في تيارات المعتزلة ص(٣٠٩).

(٢) انظر: البرهان البرائق، نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن، ص (٢٥٧)

(٣) انظر: عيون المسائل والجوابات، ص(٧٨-٧٩)

(٤) ص (٣٦ - ٣٧).

وبعد أن أثبت وجوب المعرفة يذكر ثلاثة أدلة عقلية على أن المعرفة أول الواجبات فقال:

«١- أن العلم شرط في صحة العمل، ومعنى ذلك أن الأعمال لا تصح من الجاهل بالله سبحانه، ولذلك وجب تقدم المعرفة... إلخ

٢- أن النظر إنما وجب لوجوب المعرفة... إلخ

٣- أن الله أعظم الأشياء قدراً، ولذلك لابد أن تكون المعرفة به أهم العلوم وأولاها بأن تُقدَّم في الوجوب »[١].

وهذا ما عليه أئمة الزيدية السابقين فقد قال الرسي: « أول الواجبات معرفة الله، فابتدئ يا بني في طلب الصالحات، واكتساب الخيرات، إذا ابتدأت بطلب اليقين بالله، وحقيقة العلم لله، فإنك إن تفعل اهتديت لكل بركة وخير »[٢].

وقال: وهو يوصي الوافد بستة أشياء يلزمها ويعمل بها:« أولها المعرفة بالمعروف فهو الله عز وجل، والإيمان به، والإسلام... إلخ »[٣].

ويقول الهادي عن أنواع المعرفة: «فأولها: معرفة الخالق، وهي فلن تدرك إلا بالعقل الصحيح، والقلب النضيج »[٤].

ويقول: « أول ما يجب على العبد أن يعلم أن الله واحد أحد »[٥].

ويقول المرتضى: « فأول ما ينبغي لكم أن تعرفوا، ولدين الحق أن تقصدوا، وهو الواجب عليكم من الحق، معرفة الله سبحانه... إلخ »[٦].

ولكن القاضي جعفر وبتأثره بالمدرسة البصرية جعل ذلك من المسائل التي أنكر فيها على المطرفية التي -كما رأينا- تسير على خطى أوائل أئمة الزيدية الهادوية، فقد قال القاضي في أن أول واجب على المكلف هو النظر:« أعلم أن أول ما يجب على المكلف هو التفكر في ملكوت السماوات والأرض؛ ليؤدي به ذلك إلى معرفة الله تعالى »[٧].

---

(١) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٢١١ - ٢١٢).

(٢) الدليل الكبير ضمن المجموع (١ / ٢٣٦).

(٣) العالم والوافد ضمن المجموع (٢ / ٣٧١).

(٤) كتاب الرد على الحسن بن محمد بن الحنفية، ضمن المجموع ص (٢٩٠).

(٥) كتاب فيه معرفة الله عز وجل ضمن المجموع ص (٤٩).

(٦) الأصول، ضمن المجموع (٢ / ٧٠٥).

(٧) معراج الكسالى إلى معرفة الله تعالى ص (٩).

وفي رسالته المعنونة بالتابعة والتي قسمها إلى ثلاثة أبواب في التوحيد والعدل والوعد والوعيد، فبدأ في باب التوحيد بقوله: « أول واجب على المكلفين هو النظر المؤدي إلى معرفة الله» ثم يعرض حججه في ثلاثة فصول لإثبات ذلك[١].

المسألة السادسة: مسألة المساواة بين الناس.

يقول في البرهان: « وساوى بين بني آدم في ستة، في الخلق والرزق والموت والحياة والتعبد والمجازاة، وخالف بينهم في الصور والألوان واللغات، ونحن نبين هذه وجهاً وجه»[٢].

ثم أخذ يوضح ذلك فقال:« أما الخلق فساوى بينهم في ثمانية وجوه فيما منه خلقهم وفيما عليه ركّبهم، وفي ترتيب خلقهم، وفيما له فطرهم، وفي الوضع والدرك، والتثنية والإفراد، فأما مساواته فيما منه خلقهم فهو أن خلقهم من الطين والماء المهين إلا ما خصه الدليل..الخ»[٣]

وينسب ذلك مغالطة للقاسم الرسي و للهادي والناصر، فهو يريد أن يصل بهذا التقعيد لنفي شرط البطنين للإمامة عند الزيدية، وهولاء الأئمة هم من نظّر وقاتل ووالى وعادى من أجل تأصيل هذا الشرط، فهو هنا يستشهد بهم في جزئيات من مسائل المساواة المتفق عليها أو التي لا تمس قضية الإمامة، فمثلاً يستشهد بقول القاسم في مراحل خلق الإنسان، ويستشهد بالهادي في قضية الأجل المخترم[٤]كما تزعم الزيدية، ويقول:«وبه قالت البغدادية، وهو ما نذهب إليه »[٥].

وبالناصر في كلامه في استواء الجزاء على استواء الأعمال.

ولونظرنا في حقيقة كلام أئمة الزيدية الذين استدل بهم المطرفي لوجدنا خلاف ذلك في هذه المسألة، فمما ذكر القاسم الرسي في قضية التفضيل ما عنْوَن له في أحد رسائله بـ(مبدأ التفضيل) فقال: (.. والحمد لله رب العالمين، الذي جعلنا من أبناء

(١) نقلا عن تيارات معتزلة اليمن ص (٣١٠).

(٢) البرهان الرائق، ضمن الصراع الفكري في اليمن،(٦٩).

(٣)البرهان الرائق، ضمن الصراع الفكري في اليمن،(٦٩-٨٤).

(٤) الأجل المخترم هو:الذي يُقطع بسبب من العبيد إما عمداً وإما خطأ. انظر: البرهان الرائق ضمن الصراع الفكري في اليمن،ص(٨٠).

(٥) المصدر السابق،ص(٨١).

المرسلين، الذين اختصهم بصفوة تفضيل المفضلين) [١]. ويقول (ثم أبان الأئمة من بعدهم، ودل الأمة فيهم ورشدهم.. وما جعل من اكتمال الحكمة فيمن الإمامة فيه، وحدّ الحكمة وحقيقة تأويلها، درك حقائق الأحكام كلها، فاسمع لقول الله جل ثناؤه، وتباركت بقدسه أسماؤه، فيما ذكرنا من مكان قرابة المرسلين، وما جعل من وراثة النبوة في أبناء النبيين..) [٢].

ويقول الهادي في فضل آل البيت واستحقاقهم الأمامة: (.. مع ما جاء فيهم، وفي أبيهم، من تواتر الأخبار، وتظاهرها، عليهم صلوات الله ورحمته وبركاته.

فهذه الأصول هي ما ندين الله بها، فمن دان بها فهو أخونا ووليا، ندعوا اليها من أجابنا، ونجيب من دعانا، وهذا ديننا ونحلتنا، والطيبون من آل محمد قادتنا، فمن وافقنا فهو ولينا، ومن فارقنا عليه حاججناه بالمحكم من كتاب الله، ورددناه إلى المجمع عليه من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن قبل ذلك كان له ما لنا، وعليه ما علينا... ومن أبى إلا المخالفة للحق[٣]، والمعاندة للصدق، كان الله حسيبه وولي أمره، والحاكم بيننا وبينه، وهو خير الحاكمين) [٤].

وهذه المسألة في نظري – هي أس المسائل التي أحدثت شرخ كبير بين المطرفية وبقية الزيدية الهادوية، وذلك أن الهادوية تقول بشرط البطنين في الإمامة اعتماداً على أن الله فضّل بعض الناس على غيرهم، فاستحقوا بالنسب الريادة والإمامة.

فوقف جعفر مثبتاً لمسألة التفاضل وعدم التساوي، ومن ذلك ما بدأ به في كتابة مسائل الخلاف مع الشيعة [٥]، وقد ابتدأ المسألة الأولى حيت ذكر أن جميع المسلمين متفقون على القول أن الله خلق الناس على ما هم عليه من الاختلاف الظاهر، في الذكورة ؛والأنوثة ؛ والإلوان ؛ والطول ؛ والقصر؛ وكمال الجسم ؛ ونقصه ؛ وغير ذلك من الاختلافات الجسمانية، لكن المسلمين اختلفوا حول

(١) تثبيت الإمامة، (١٣٣/٢).

(٢) المصدر السابق، (١٥٦/٢)

(٣) يقصد بالحق تفضيل آل البيت واستحقاقهم للإمامة من الله.

(٤) كتاب أصول الدين، ضمن مجموع الهادي، ص(١٩٦).

(٥) وهوكتاب مخطوط ولم أجده مطبوعاً، وإنما رأيت ملخصاً عنه ذكره علي محمد زيد في كتابه تيارات معتزلة اليمن، ص (٢٨٢ – ٢٨٤).

علة هذه الاختلافات، فذهب أهل الفطرة[١] إلى القول أن الله لا يختص أحداً من الناس بشيء من ذلك، ولا يجوز أن يخالف بينهم هذه الاختلافات، لأن ذلك ظلم ينزّهون الله عنه، ولكي يكون عادلاً تجب عليه المساواة بينهم في الخلق[٢].

ثم يرد عليهم بالقول أن هذه المخلوقات من جملة الحوادث،ولابد لكل مُحدَث من مُحدِث لولاه لما كان،ولا يمكن أن يكون محدِثها سوى الله.

وأن الله يفاضل بين الناس، وذلك واقع بمشيئة الله التي هي بمعنى إرادته وقصده واعتماده،، فيعرِّض هنا بهم في مسألة الإحالة والإستحالة، حيث أن قولهم في تخريج هذه الأفعال بأنها فعل الله سبحانه ولكن من دون قصد واعتماد، بل خلقها من حيث خلق الأسباب التي تؤدي إليها.

ثم يورد الأدلة النقلية من القرآن على ما ذهب إليه، ثم بأحاديث نبوية، ثم بأقوال منسوبة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم بأقوال القاسم الرسي، ثم الهادي، كل ذلك النقل والاستدلال وفق رؤيته [٣].

ثم يخلص إلى أن أهل التحصيل من علماء الإسلام لا يختلفون فيما بينهم حول هذه المسألة بل ذلك هو الظاهر من مذاهب الجماعة من أهل ملة الإسلام.

وبهذا يصد محاولة المُطرفية للتخلص من شرط البطنين في الإمامة، و يؤكد على ما قرره أئمة الزيدية في اشتراط ذلك، واستمر الوضع على هذا بعد جعفر الى هذا العصر، حتى خروج علماء الزيدية بفتوى عام ١٩٩٠م ترى أن مسألة الإمامة في المذهب الزيدي لم تعد مناسبة للزمن، حيث أنها أصبحت من التأريخ، وقد أوردت ذلك في بحثي (الحوثيون، أصولهم؛ ونشأتهم؛ وعقائدهم) [٤].

المسألة السابعة: مسألة انكار الأعواض.

فهم يرون أن القول بأن الله يمتحن الناس بالعاهات والأمراض والفقر، لا لسبب يوجب ذلك، ولا للإعتبار، فقد دحض مسألة العوض صاحب البرهان بقوله: أن القائلين بالعوض يستندون إلى أصلين:

---

(١) يقصد المطرفية.

(٢) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن،ص(٣١٣).

(٣) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٣١٣ – ٣١٦).

(٤)انظر: ص(١١٨).

١- أن الله يجوز أن يسلب النعم بدون استحقاق، وينكر هذا الرأي مستنداً إلى الآية ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ (١).

٢- قولهم أن الله خلق الأجسام لا تنفع ولا تضر، قال: وهذا غير صحيح بدليل قول الله تعالى: ﴿ ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (٢)، ويرى المطرفي – معتمداً على نظرية الإحالة والإستحالة – أن الأجسام لها طبائع تحيل بها الأجسام الأخرى وتستحيل بها هي نفسها، فما حدث من أمراض وعاهات فإن لها أسباباً في الطبيعة، وإلا لما بادر الإنسان إلى الاستشفاء والتطبب منها.

وهذه المسألة خالف فيها المطرفية معتزلة البصرة(٣) وبعض معتزلة بغداد الذين اعتادوا متابعتهم و الاتفاق معهم (٤).

وقد رد جعفر عليهم في كتاب مسائل الخلاف مع الشيعة.

في المسألة السادسة منه، فأوجب العوض على الله لكل من امتحن بشيء من النقائص في الأرواح والأموال فيقول: « أنه من المتقرر من مذاهب الأئمة وكافة أهل التحصيل من العلماء المسلمين هو أنه لابد أن يعوّض كل من امتحنه بشيء من هذه النقائص في نفس أو مال أو ولد، وما جرى هذا المجرى بأعواض في الآخرة، يستحقر في جنبها كل ما أصابه من تلك الامتحانات »(٥).

ويرد على المطرفية بأدلة من السمع وهي كل آية تنزه الله عن الظلم، ثم يذهب للاستدلال بالسنة مثل قوله ﷺ: (أن العبد يكون له درجة في الجنة لا ينالها إلا بشيء من البلايا تصيبه، وأنه لينزل به الموت وما بلغ تلك الدرجة، فيشدد عليه حتى يبلغها)(٦)، ثم بأقوال علي رضي الله عنه وأئمة الزيدية القاسم الرسي والهادي والعياني،

---

(١) سورة الرعد، الآية:١١.

(٢) سورة الرعد، الآية: ١٧.

(٣) فقد قال صاحب البرهان: (فذهب أبو علي الجبائي ومن وافقه من البغداديةإلى أنه تعالى يفعل بهم ذلك للعوض لا غير)، ص(٢٨٦)

(٤) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٢٨٦).

(٥) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٣٢٤).

(٦) وجدته في مصنف عبدالرزاق بلفظ: عنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ يَمْرَضُ الرَّجُلُ الَّذِي كُنَّا نَرَى أَنَّهُ صَالِحٌ فَيُشْدَّدُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، وَيَمْرَضُ الرَّجُلُ الَّذِي مَا كُنَّا نَرَى فِيهِ خَيْرًا فَيُهَوَّنُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَبْقَى مِنْ ذُنُوبِهِ شَيْءٌ فَيُشَدَّدُ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لِأَنْ يَلْقَى اللَّهَ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَإِنَّ الْمُنَافِقَ تَبْقَى مِنْ حَسَنَاتِهِ شَيْءٌ فَيُهَوَّنُ عَلَيْهِ لِأَنْ يَلْقَى اللَّهَ وَلَا حَسَنَةَ لَهُ» رقم: ٦٧٧٣، (٣/ ٥٩٥).

وليس فيها ما يدل على ما ذهب اليه سوى وجود كلمة العوض في تلك النقولات، وأدل ما يمكن أن يدخل في ذلك ما نقله عن المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني[1]، أحد أئمة الزيدية في طبرستان: « وإنما يحسن من الله سبحانه إيلام الأطفال والبهائم في الدنيا لأمرين، أحدهما: أنه لاستصلاح المكلفين (أي للإعتبار)، والثاني أن الله معوّض لهم. »[2].

وهو في كل ذلك يرى أن العوض ليس الثواب، فالثواب على العمل، والعوض جزاء عن نقص، ويُثْبِت العوض لجميع الحيوانات ويقول أنه يكون من جنس ما تشتهيه[3].

(١) هو: المؤيد بالله أبو الحسن أحمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين بن هارون الهاروني، وُلد بطبرستان سنة ٣٣٣هـ، وبها نشأ، دعا لنفسه بالإمامة سنة ٣٨٠هـ، وفشلت حركته، وخلّصه ابن عبّاد من البويهيين، ثم دعا لنفسه مرّة أخرى وتمكن فترات وخرج منه الأمر فترات، له مؤلفات كثيرة، توفي يوم عرفة سنة٤١١هـ. انظر:تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار، ص(٤)، و أعلام المؤلفين الزيدية، ص(١٠٠-١٠٣)،

(٢) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٣٢٧).

(٣) نقلاً عن تيارات معتزلة اليمن ص (٣٢٤ - ٣٢٨).

النتائج

١–أن أصل تمذهب القاضي جعفر كان على المذهب الباطني الإسماعيلي.

٢– أن القاضي جعفر يُعتبر علامة فارقة في المذهب الزيدي.

٣– يعد الزيدية الهادوية القاضي جعفربمنزلة الهادي في المذهب، حيث استحق ذلك بمقارعته للمطرفية.

٤– للقاضي جعفر دور كبير في حفظ تراث المعتزلة، وذلك بجلب كتبهم إلى اليمن، فحُفظت هناك.

٥– تطلُّع القاضي جعفر للرئاسة جعله يُكثر من التنقل بين المذاهب.

٦– استطاع القاضي جعفر التأثير على الهادوية ونقلهم من مذهب معتزلة بغداد الذي كانوا عليه منذ الهادي إلى مذهب معتزلة البصرة، لا لشيء إلا ليجدوا ما يقارعوا به المطرفية.

٧– أن المطرفية لم تخرج عن مبادئ الزيدية إلا في مسألة اشتراط البطنين في الإمامة، وهذا حقيقة الخلاف مع المخترعة فقط.

٨– ما يُنقم على المطرفية من قولهم بالأصول الأربعة وُجد له إشارات في كلام أئمة الزيدية قبلهم.

٩– أخذ المطرفية وقبلهم الهادي ومن بعده القول بإصول العالم من فلاسفة اليونان والرومان.

١٠– لم يقل المطرفية ومن قبلهم بأن أصول العالم لا خالق ولا مدبر لها.

١١– أخذ المطرفية قولهم في الإحالة والإستحالة من نظرية التوليد عند جعفر بن مبشر من معتزلة بغداد وغيره.

١٢– من أدل القضايا الأصولية عند المطرفية والتي تبين متابعتهم للأئمة مسألة أول واجب، حيث ذكروا أنه المعرفة، بينما القاضي جعفر جعل النظر أول واجب، اعتماداً على مذهب معتزلة البصرة.

١٣– أن مسألة المسائل التي أغضبت أئمة الهادوية على المطرفية هي مسألة اعتقاد المساواة بين الناس، حيث أن تلك المسألة لا تجعل لهم الحق الإلاهي في تولي الإمامة.

التوصيات

١- أوصي بمزيد دراسة في تراث القاضي جعفر، كون كتبه أصبحت معتمداً للزيدية الهادوية من بعده، حيث أنها اعتماد أئمة الزيدية في تعنتهم و تقتيل المطرفية الزيدية.

٢- وأوصي بدراسة فرقة المطرفية الهادوية من ناحية مدى تطابق جميع أقوالها مع أئمة الهادوية السابقين لها، وما يمكن استثماره من تعديلات أجروها على المذهب الزيدي، ومحاولة فك تعنت الزيدية في مسألة الإمامة.

فهرس المصادر والمراجع

١- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية – تأليف الإمام أبي عبد الله بن بطة العبكري – تحقيق رضاء بن نعسان معطي – دار الراية للنشر والتوزيع – ط الأولى ١٤٠٩هـ.

٢- الأصول، محمد بن يحي المرتضى، ضمن مجموع كتب ورسائل الإمام الإمام المرتضى،محمد بن يحي الهادي، تم التحقيق والصف بمركز الحكمة للدراسات والبحوث، الناشر مكتبة التراث الإسلامي، الجمهورية اليمنية، صعدة، ط الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣- أعلام المؤلفين الزيدية، عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية،الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، الأردن، عمان.

٤- البرهان الرائق المخلص من ورط المضائق، لسليمان بن أحمد المحلي، ضمن الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية، عبدالغني محمود عبدالعاطي، ط الأولى،٢٠٠٢م، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، الهرم، مصر.

٥- تاريخ اليمن، المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، عبد الواسع بن يحي اليماني، ط الثانية، مكتبة الإرشاد،الجمهورية اليمنية، صنعاء،١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

٦- تثبيت الإمامة، القاسم الرسي، ضمن مجموع كتب و رسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي، تحقيق عبدالكريم جدبان،الناشر دار الحكمة اليمانية،ط الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م،الجمهورية اليمنية، صنعاء.

٧- تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار، أحمد بن عبدالله الجنداري، ضمن مقتنيات مكتبة مهدي عبدالفتاح.

٨- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية،الناشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٩- تيارات معتزلة اليمن، د.علي محمد زيد، المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، اليمن، صنعاء.

١٠- الحوثيون (أصولهم ونشأتهم وعقائدهم)، د.عبدالرحمن الشدوي، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، لندن، دار الدراسات العلمية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، بطحاء قريش.

١١- الدليل الكبير، ضمن مجموع القاسم الرسي، ضمن مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي،تحقيق عبدالكريم جدبان، الناشر دار الحكمة اليمانية،ط الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م،الجمهورية اليمنية، صنعاء.

١٢- الروضة البهية في المسائل المرضية شرح نكت العبادات، للقاضي جعفر، تحقيق دالمرتضى المحطوري، ط الثانية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، مطبوعات مركز بدر العلمي والثقافي، صنعاء.
١٣- الزيدية نشأتها ومعتقداتها، القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ط الثالثة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
١٤- الزيدية نظرية وتطبيق، علي عبدالكريم الفضيل شرف الدين، الناشر جمعية عمال المطابع التعاونية، ط الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٥م، عمان.
١٥- الزيدية، د.أحمد محمود صبحي،الناشر دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ط الثالثة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٦- سلسلة الأحاديث الضعيفة - تأليف محمد ناصر الألباني - المكتب الإسلامي دمشق - بيروت - ط الرابعة ١٣٨٩هـ.
١٧- السلوك في طبقات العلماء والملوك، محمد يوسف الجندي، تحقيق: محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي، دار النشر: مكتبة الإرشاد، ط الثانية، صنعاء، ١٩٩٥م.
١٨- سيرة الإمام أحمد بن سليمان، سليمان بن يحي الثقفي، تحقيق عبدالغني محمود عبدالعاطي، ط الأولى،٢٠٠٢م، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، الهرم، مصر.
١٩- الشامل في أصول الدين، أبي المعالي الجويني، تحقيق عبدالله محمود، بيروت،لبنان، ط الأولى، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٢٠- الشريعة، أبي بكر محمد الآجري، تحقيق محمد حامد الفقي - الناشر حديث أكادمي باكستان - الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٢١- الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية، عبدالغني محمود عبدالعاطي، ط الأولى،٢٠٠٢م، الناشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، الهرم، مصر.
٢٢- طبقات الزيدية الكبرى، ويسمى بلوغ المراد إلى معرفة الأسناد، إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله، تحقيق عبدالسلام، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية،الطبعة الأولى١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، الأردن، عمان.
٢٣- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي المحقق: د. محمود محمد الطناحي،د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط الثانية، ١٤١٣هـ.

٢٤- العالم والوافد، القاسم الرسي، ضمن مجموع كتب و رسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي، تحقيق عبدالكريم جدبان،الناشر دار الحكمة اليمانية، ط الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م،الجمهورية اليمنية، صنعاء.

٢٥- عيون المسائل والجوابات، لأبي القاسم البلخي الكعبي، تحقيق راجح عبدالحميد كردي.

٢٦- كتاب أصول الدين، يحي بن الحسين، ضمن مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق عبدالله بن محمد الشاذلي، الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠١م، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

٢٧- كتاب الرد على الحسن بن محمد بن الحنفية، يحي بن الحسين الهادي،، ضمن مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق عبدالله بن محمد الشاذلي، الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط الأولى ١٤٢١هـ٢٠٠١م، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

٢٨- كتاب الفرق بين الأفعال،ضمن مجموع كتب ورسائل الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم العياني، صف وإخراج مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية، ط الأولى، اليمن،صعدة.

٢٩- كتاب فيه معرفة الله عز وجل، يحي بن الحسين الهادي، ضمن مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق عبدالله بن محمد الشاذلي، الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط الأولى ١٤٢١هـ٢٠٠١م، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

٣٠- المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك، يحي بن الحسين بن القاسم، تحقيق د.إبراهيم يحي قيس، الناشر مؤسسة الرسالة ناشرون، ط الأولى، ١٤٣٣هـ،٢٠١٢م،بيروت لبنان.

٣١- مسائل الخلاف مع الشيعة القاضي جعفر البهلولي تحليل للكتاب ضمن تيارت معتزلة اليمن، سبق ايراد معلوماته.

٣٢- المسترشد في التوحيد، يحي بن الحسين الهادي، ضمن مجموع رسائل الإمام الهادي إلى الحق يحي بن الحسين، تحقيق عبدالله بن محمد الشاذلي، الناشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ط الأولى ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان.

٣٣- مصارد الفكر الإسلامي في اليمن،عبدالله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، أبو ظبي الإمارات المتحدة.

٣٤- مطلع البدور ومجمع البحور، في تراجم رجال الزيدية، أحمد بن صالح بن أبي الرجال، تحقيق عبدالرقيب مطهر حجر،منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية،ط الأولى١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م، اليمن، صعدة.

٣٥- معجم البلدان والقبائل اليمنية، إبراهيم المقحفي، الناشر مكتبة الجيل الجديد، ط الخامسة،١٤٣٢هـ٢٠١١م، اليمن، صنعاء.
٣٦- معراج الكسالى إلى معرفة الله تعالى، القاضي جعفر البهلولي، تحقيق جمال الشامي، ١٤٣٦هـ-٢٠١٤م.
٣٧- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبدالجبار، الناشر الدارالمصرية للتأليف والترجمة.
٣٨- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٩- مقاود الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه مسائل الهدية في مذاهب الزيدية، القاضي جعفر، تحقيق إمام حنفي عبدالله، الناشر دار الآفاق العربية، مدينة نصر، القاهرة.
٤٠- الملل والنحل، أبو الفرج محمد بن عبد الكريم، الشهرستاني، تحقيق محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
٤١- مناظرة مع الملحد، القاسم الرسي، ضمن مجموع كتب و رسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي،تحقيق عبدالكريم جدبان،الناشر دار الحكمة اليمانية،ط الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م،الجمهورية اليمنية، صنعاء.
٤٢- نقد الزيدية للمذاهب الكلامية، د.إمام حنفي سيد، الناشر . مكتبة الثقافة الدينية، ط الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م، بور سعيد، القاهرة.